سواسية

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان CIHRS

SAWASIAH

العدد السادس ● سبتمبر ١٩٩٥

نضج الحركة النسائية غير الحكومية.. ومراوحة الحكومات بإسم الخصوصية

في ١٩٧٥ أعلنت الأمم المتحدة العام العالمي للمرأة، ثم تلاه العقد العالمي للمرأة الذي استمر من ١٩٧٥ الي ١٩٨٥ ، وتخلله المؤتمران العالميان للمرأة، الأول في مكسيكو ١٩٧٥ ، والثاني في كوبنهاجن ١٩٨٠ ، وانتهي العقد بالمؤتمر العالمي الثالث للمرأة في نيروبي الذي وضعت فيه استراتيجيات مستقبلية للنهوض بأوضاع المرأة في كل دول العالم. وقد قررت الدول أن تكون هناك مراجعة لهذه الاستراتيجيات بعد عشر سنوات، وهو ما كان منوطا بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

هل حدث تقدم حقا؟؟

رغم أن أوضاع المرأة التى كشفت عنها التقارير الحكومية، ودراسات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، توضح أن المؤشرات الحيوية المتعلقة بالمرأة تعانى من تدن شديد فى بعض الدول، بل وتدهورت فى بعضها بسبب تزايد الصراعات والنزاعات المسلحة الخارجية والداخلية، ومفاقمتها للعنف الواقع على النساء. ورغم تزايد ظاهرة تأنيث الفقر التى فاقمها النظام العالمى الجديد وسياسات الإصلاح الهيكلى المفروضة على الدول النامية، رغم كل ذلك لا يمكن إنكار أن هناك تقدما عاما وأن كان أقل بكثير مما كان مطروحا فى استراتيجيات نيروبى، ولا يتفق وما أعلنته الحكومات والمؤسسات الدولية من التزامات، كما أنه لا يمكن انكار التغيير الجوهرى فى النظر الى قضية المرأة، والى دور المنظمات غير الحكومية، خاصة النسائية، وهو تغير كيفى لن يمكن التراجع عنه فى المستقبل مهما بدت الصورة الحالية قاتمة.

ورغم الانتقادات التى يرفعها الكثيرون ممن يهاجمون المؤتمرات الدولية، داخل الحركة النسائية وخارجها، باعتبار أنها تضع برنامج عمل دولى لا يمثل بدقة مصالح النساء فى كل بلد، بل ويحرف أحيانا مسار العمل النسائى الوطنى، ليضع له أولويات، لا تعكس الأولويات الفعلية فى كل بلد. رغم ذلك يمكننا القول بأن حصاد العقدين الماضيين كان إيجابيا، وكان له تأثير لا يمكن الجدال فيه على تبلور الوعى النسائى العالمى وعلى نمو الحركة النسائية عموما، وخصوصا فى تلك البلدان التى لم يكن هناك من يسمع بوجود حركة نسائية فيها.

ويمكن للمتابع لأنشطة المحفل غير الحكومى فى بكين أن يرصد أن النساء قد خضن التجربة بجدية وإصرار فى مواجهة حكومات الغرب والنظام العالمى الجديد الذى أدت سياسته الى تزايد إفقار النساء، وفى مواجهة حكومات العالم الثالث التى تتذرع بالخصوصية الثقافية عندما يتعلق الأمر بحقوقهن الأساسية، وفى مواجهة القوى المحافظة والسلفية التى تدافع

داخل العدد

- محطات على الطريق — ص ٤
- أوراق مركز القاهرة فى بكين
  - الثقافة العربية وحقوق الانسان من منظور النوع — ص ١٠
  - صحة المرأة من منظور حقوق الانسان — ص ١١
- مشاهدات بكين — ص ١٢
- أولويات المرأة العربية — ص ١٧
- ملف خاص : التيارات الاسلامية ومؤتمر بكين

بضراوة عن المؤسسة البطريركية، وتستخدم النساء ككبش فداء لتفادى الأزمات المختلفة، وفى مواجهة المؤسسات الدولية العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة، التى لا تطبق ما تنادى به، وأخيرا فى مواجهة حكومة الصين التى قرت بذكاء إنهاك النساء فى مشاكل الحياة اليومية فى وايرو ويكين والطريق الطويل بينهما، وتحالفت معها الأمطار، ورغم كل ذلك استمرت النساء فى متابعة عملهن دون كلل.

ومن يحاولون إظهار التباين فى المواقف فى بكين على أنها بين الشرق والغرب، إما واهمون.. أو يحاولون بيع هذا الوهم للآخرين لحسابهم الخاص. ففى بكين وضحت التحالفات والجبهات. فحكومات الغرب وحكومات دول العالم الثالث على السواء كانت عمليا ضد توفير أسس تطبيق برنامج العمل، أى ضد الالتزام بتحديد نسب محددة للموارد الاضافية التى سيوفرونها لتطبيق كل المقولات الرائعة عن المساواة والتنمية المستدامة والسلام. وحكومات العالم الثالث تطالب بتخفيف أو إلغاء الديون، ولكنها ترفض تحديد التزامات من الدخل القومى، وحكومات الغرب تفعل نفس الشىء وترفض تحديد اية إلتزامات ايضا، والقوى السلفية التى أقامت الدنيا وأقعدتها حول فرض النمط الغربى على نساء العالم الثالث، لم تطرح شيئا ملموسا لمواجهة إفقار النساء المتزايد الذى تباكت عليه، بل أنها طالبت بإلغاء الفقرات التى تطالب بزيادة الموارد، واكتفت بالخطاب العام الذى لا يحمل التزامات محددة حول توفير الموارد. القوى الوحيدة التى تقدمت بمطالب محددة وباقتراحات عملية، كانت المنظمات النسائية فى المحفل غير الحكومى. ومن مصلحة هؤلاء وأولئك أن تنشغل النساء بقضية الشمال والجنوب، والشرق والغرب، والدين لتتفتت وحدتهن.

أوهام التحرر الوطنى

لم يأت ما حدث فى بكين من فراغ، بل ساعدت عليه عدة أمور، منها :

١ – أن العقدين الماضيين شهدا نمو الحركة النسائية عموما وفى البلدان النامية خصوصا، وخاصة على صعيد المنظمات غير الحكومية، وتعمق خبرتها بأن مشاركة النساء فى حركة التحرر الوطنى ليس بحد ذاته ضمانة لتطور أوضاع المرأة، بل على العكس، فهناك الخبرة المريرة المتكررة، وخاصة فى العالم العربى، بأن حركات التحرر الوطنى ما أن تنتهى من حرب التحرير حتى تدير ظهرها لإسهامات النساء، وترفض مشاركتهن فى صناعة القرارات السياسية. وأن الحكومات عادة ما تستخدم قضية المرأة بشكل سياسى فى مواجهة خصومها من القوى المحافظة، وعادة ما تكون التنازلات فى مجال حقوق النساء هى أولى الأوراق المستخدمة فى المساومات السياسية.

٢ – اعتراف المجتمع الدولى بمؤسساته وحكوماته بل والمثقفين بوجود قضية نسائية، تقتضى اهتماما وجهودا خاصة، دون أن يوضع ذلك فى المواجهة مع المفهوم العام عن أن قضايا المرأة لا يمكن عزلها عن مجمل قضايا المجتمع. لقد نجحت الحركة النسائية فى التصدى للأفكار السابقة التى كانت تنادى بأن قضايا المرأة ستحل من تلقاء نفسها عندما تحل قضايا المجتمع العامة من تحرر وطنى واقتصادى. وقد ساعد على ذلك بشكل خاص الجهود الدؤوبة للنساء فى دول العالم الثالث على دراسة ونشر خبراتهن السلبية مع حكومات التحرر الوطنى، التى ما أن ينتهى الكفاح الوطنى، حتى تتجاهل اسهامات النساء، وتبدأ فى فرض طبعتها الوطنية من النظام البطريركى حيث النساء مواطنات من الدرجة الثانية، وحيث يبدأ التلويح بالخصوصية الثقافية فى مواجهة مطالبة النساء بحقوقهن.

٣ – نمو حركة حقوق الإنسان عالميا وخاصة فى دول العالم الثالث، ومنها العالم العربى، وبروز الحاجة الى الديموقراطية، والبدايات الجنينية للمجتمعات المدنية، التى تدفع باتجاه الاعتراف بالدور الهام للمنظمات غير الحكومية، ومن بينها المنظمات النسائية، ساعدت على نمو دور هذه المنظمات، وجاءت المؤتمرات الدولية لتوسع مجالات الاحتكاك الدولى، وتبادل الخبرات أمام هذه المنظمات النسائية. كما أن تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان، كان من نتائجه الحتمية وضع انتهاكات حقوق المرأة فى دائرة الضوء، وإجبار الحكومات، ولو شكليا على اتخاذ مواقف مساندة لحقوق المرأة.

سواسية

SAWASIAH

يصدر ها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان :
٩ شارع رستم – جاردن سيتى – الدور السابع – شقة ٣٥ – القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. احمد عثمان (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبدالهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبدالمنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبوحمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

وحدة وتنوع

٤ – تبلور مفاهيم وبرامج عمل نسوية داخل حركة المرأة فى العالم. ومن الهام هنا أن نشير الى أن المفاهيم النمطية السائدة تربط المفهوم النسوى، بالحركة النسائية فى الغرب، وتختصره فى أشكال كاريكاتورية، باعتباره حركة موجهة ضد الرجل، تطالب فيها النساء بالمساواة فى الإباحية الجنسية أو بممارسة السحاق. وللأسف فان هذه المفاهيم لا يرددها فقط أنصار الاتجاهات المحافظة، المعادون عموما لاعتبار حقوق المرأة جزءا من منظومة حقوق الإنسان العالمية، بل ترددها بعض الاتجاهات النسوية فى دول العالم الثالث وخاصة فى الدول العربية. إن تبلور هذا المفهوم الذى يتسع بين صفوف الحركات النسائية فى العالم الثالث، وان ببطء فى المنطقة العربية، لعب دورا أساسيا فى تبلور وتنامى الحركة النسائية، ونتج عنه عديد من الشبكات النسائية المحلية والاقليمية والدولية التى تربط بين نساء العالم، وتسهم بشكل فعال فى تبادل الخبرات والتضامن، والتأثير على صناعة القرار على المستوى الوطنى، والاقليمى والعالمى.

ومن الهام أن نشير هنا الى أن التأثير المتبادل قد انعكس على الحركات النسوية فى الغرب أيضا، والتى تأثرت مواقف بعض قطاعاتها بخبرات ومفاهيم ومواقف الحركة النسوية فى البلدان النامية، وبخاصة فيما يتعلق بالنظام العالمى الجديد. ولعل أبرز تلك المواقف، الموقف المنسجم للحركة النسائية العالمية من المفاهيم المالتوسية العنصرية بخصوص النمو السكانى فى العالم النامى، والسياسات السكانية التى تستخدم النساء والرجال لتحقيق أهداف سياسية، وكذلك فيما يتعلق بالتسلح العالمى، وتأثير النزاعات المسلحة على النساء، وبالسياسات الاقتصادية التى تفرضها الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية التى تحركها تلك الحكومات، على البلدان النامية وبشكل خاص على ظاهرة تأنيث الفقر، ومسئولية المجتمعات الغربية عن التلوث البيئى العالمى.

لقد وعت النساء عبر العقدين الماضيين أن تضامنهن المشترك، عامل حاسم فى التقدم باتجاه إحقاق حقوق المرأة. ومن أجل ذلك تعلمت النساء ألا ينكرن التباينات بينهن، بل يركزن على القضايا المشتركة، ويسهمن معا فى خلق مجال يتسع للخلافات بما لا يعوق النضال من أجل القضايا المشتركة. فالعنف ضد المرأة قضية عالمية تجمع بين النساء من كل الطبقات والبلدان والانتماءات الفكرية والتوجهات الأيديولوجية، والقناعات الدينية والفلسفية. وعدم المساواة معاناة للجميع حتى لو اختلفت درجات المعاناة، فمن تتمتع باعطاء أبناءها جنسيتها، تعانى من التمييز فى مجال الأجور، والجميع يطالهن التمييز فى مجال اتخاذ القرار. وليس معنى هذا أن النساء كلهن وحدة واحدة، لكنهن تعلمن، أن يعملن معا ويحترمن اختلافاتهن.

ولكن ماذا بعد انفضاض مولد بكين ؟؟

من المؤكد أن الحركة النسائية فى العالم عموما ستتابع نضالها، الذى بدأت ثماره تلوح دانية فى الأفق، خاصة وانه من المرجح أن تفقد العديد من الحكومات قدرا كبيرا من الاهتمام الذى كانت تبديه فى السنوات السابقة تجاه قضايا المرأة. لقد رفعت الحركة النسائية شعارا فى أثناء الفترة التحضيرية للمؤتمر، «فليكن مؤتمرا للالتزامات». ومن الهام أن يتحول الشعار فى الفترة القادمة فلنسعى لتنفيذ الالتزامات. وإذا كانت الصياغة النهائية للوثيقة لم تكن فى مستوى توقعات النساء فيما يخص الالتزام بالموارد المخصصة لتنفيذ برنامج العمل، فعلى الأقل لابد من العمل فى المستوى المحلى على تطبيق الالتزامات الأكثر حيوية لأوسع قطاعات من النساء فى كل بلد، يحددها وفق أولوياته، ووفق شروطه الراهنة.

آمال عبدالهادى

المؤتمر الرسمى يتكلم.. والمنتدى يعمل

بينما مازال المؤتمر الرسمى غارقا فى مجادلاته، فان المنتدى غير الحكومي تحرك للأمام فى جلساته العامة لمناقشة استراتيجيات العمل للخروج بخطط عمل محددة للانتقال الى القرن الواحد والعشرين، «حتى لو لم يسفر المؤتمر العالمى الرابع عن شىء متماسك». إن ادماج مفهوم النوع فى السياسات والمؤسسات الوطنية والدولية هو مهمة طويلة الأمد، ولكن انطلاقا من الخبرات التى تم عرضها فى الجلسة العامة أمس، يمكن القول بأن من الممكن انجازها.

وزيرة العائلة فى النرويج قالت إن ميزانية وزارتها التى تعمل من أجل المساواة أكبر من ميزانية وزارة الدفاع فى النرويج وأكدت أن وجود النساء في مواقع السلطة يحدث اختلافا فعلياً وأشارت الوزيرة إلى أهمية تخصيص نسبة معينة للنساء* فى المواقع المختلفة، فقد أدت هذه السياسة فى النرويج، إلى أن المرشحين الثلاثة لمنصب رئيس الوزراء فى الانتخابات الأخيرة كن كلهن من النساء. كما أن ٤٠٪ من الوزارة مكونة من نساء.

اللجنة الوطنية للمرأة فى الفلبين التى انشأتها حكومة الرئيسة كوارizون اكينو. أصبح على كل الهيئات الحكومية بدءا من هذا العام تخصيص جزء من ميزانياتها لمشروعات يدخل فى تخطيطها التعامل مع القضايا الاجتماعية للنوع، وعليها أيضا تقديم تقاريرها إلى اللجنة الوطنية للمرأة.

جريدة المؤتمر «المنتدى ٩٥»

محطات على الطريق

بدأ اهتمام مركز القاهرة بمؤتمر بكين مبكرا. شارك المركز فى الاجتماع الاقليمى التحضيرى للمنظمات غير الحكومية العربية فى عمان، الأردن ١٩٩٤. كما شارك فى الاجتماع التحضيرى الأخير فى نيويورك، فى مارس ١٩٩٥، وأخيرا فى مؤتمر بكين بشقيه.. المحفل غير الحكومى والمؤتمر الرسمى. وفى هذه الاجتماعات شاركت ممثلات المركز مع باقى المنظمات غير الحكومية العربية فى أعمال المجموعات العربية، وفى التقرير الذى أعدته المنظمات العربية غير الحكومية. وتم تمثيل المركز فى اجتماع الخبراء العرب الإقليمى، والاجتماع الحكومى الاقليمى العربى، وأيضا فى المؤتمر الرسمى فى بكين.

ففى اجتماع عمان الإقليمى، تم تقديم ورشة عمل باسم المركز حول تنظيم الاسرة ناقشت قصور الرؤية التى يتم فيها التعامل مع الصحة الانجابية، من ناحية بعزلها عن الصحة العامة للمرأة، ومن ناحية أخرى باختزالها الى مجرد خدمات تنظيم الاسرة التى كثيرا أيضا ما يتم اختزالها الى مجرد توفير موانع الحمل. وأوضحت أهمية ربط قضايا الصحة الانجابية بباقى العوامل والمحددات المؤثرة على صحة المرأة مثل التعليم وسياسات وخدمات الصحة العامة والرعاية الصحية الأساسية. أوضحت الورقة من خلال التحليل المقارن للبيانات الاحصائية لعدد من الدول العربية، أن الدول التى حققت تقدما أكبر فيما يتعلق بوفيات الأمهات، لم تكن هى الدول الأعلى من حيث معدلات انتشار تنظيم الاسرة، بل الدول التى كانت معدلات الأمية فيها أقل، وخدمات الصحة العامة أعلى، بغض النظر عن معدلات توفر خدمات تنظيم الاسرة، وهو ما يؤكد ضرورة التعامل مع صحة المرأة بالمعنى الواسع للكلمة وفى كافة مراحل العمر وعدم قصرها فقط على صحة الأم.

وفى الاجتماع التحضيرى الأخير فى نيويورك، مارس ١٩٩٥، تم تقديم ورشة عمل باسم المركز أيضا حول الثقافة العربية وتأثيرها على الواقع الفعلى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. ركزت الورقة على حقى الصحة والعمل. وأوضحت أن الواقع الثقافى العربى الراهن يعانى من سيادة ثقافة أبوية، تستثنى الرؤى المستنيرة التى قد تمثل تهديدا لمصالحها، وهو ما يتمثل فى اغلاق باب الاجتهاد الفكرى : الثقافى والدينى، وأثر التفسيرات السائدة على وضع المرأة، والتعامل معها كتابع اقتصادى واجتماعى وسياسى. وأوضحت الورقة أن نمط الثقافة العربية السائد يؤدى فى الواقع الى انتهاك حقوق المرأة عموما، وركزت على مظاهر انتهاك حق الصحة بداية بالتمييز الذى تتعرض له الأنثى الطفلة منذ ميلادها، وانتهاء بالتعامل مع عديد من الأمراض المرتبطة المتعلقة بالمرأة باعتبارها أمورا عادية وطبيعية، والتعامل مع مشاكل الصحة الانجابية باعتبارها من المحرمات. كما يؤدى نفس الواقع الى انتهاك حق المرأة فى العمل، حيث كثيرا ما تستخدم ككبش فداء لتبرير مشاكل البطالة. ودعت الورقة الى القراءة الواعية النقدية للثقافة العربية وتحريرها من أثر الأبوية كخطوة أساسية فى تأكيد وحماية حقوق المرأة فى كافة المجالات.

بيان صادر عن اجتماع مجموعة العمل العربية

حول الأبعاد القانونية لصحة المرأة

نحن النساء المشاركات فى مجموعة العمل العربية حول الابعاد القانونية لصحة المرأة، انطلاقا من معايشتنا لمختلف المشكلات المتعلقة بصحة المرأة فى علاقتها بالقانون من خلال عملنا كقانونيات وطبيبات ومهنيات فى حقل الصحة ونشيطات فى الحركة النسائية والعمل أهلى.

اجتمعنا فى لقاهرة ١١ – ١٤ أغسطس ١٩٩٥، لمناقشة عدد من القضايا التى تتعلق بأوضاع المرأة العربية الصحية والقانونية، وإذ واكب اجتماعنا، الجهود المحلية والإقليمية والدولية للتحضير لمؤتمر المرأة العالمى الرابع فى بكين، ناقشنا الأجزاء ذات الصلة بعمل المجموعة فى وثيقة المؤتمر، واتفقنا على التوصيات التالية التى نأمل أن تساهم – مع الجهود الأخرى – فى بناء إجماع عربى باتجاه تطوير أوضاع المرأة العربية.

لقد شهد العقدان الماضيان تطورا فى الأوضاع الصحية والقانونية للمرأة فى العديد من البلدان العربية، لكن المؤشرات المختلفة فى العديد من القطاعات، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتشريعات مازالت بعيدة عن تلبية الاحتياجات الأساسية للقطاعات الواسعة من النساء فى الوطن العربى، وهو ما أوضحته الدراسة الأولية التى قامت بها المجموعة عن الاوضاع الصحية والقانونية للمرأة العربية. لذلك فإننا نؤمن باحتياج مجتمعاتنا العربية لمزيد من الإنصاف للنساء، بما يحقق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، ونرى ضرورة العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين فى مجال الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير الموارد والشروط الضرورية لتمكين النساء من القيام بدورهن فى دفع حركة التقدم فى العالم العربى، وبما يوفر لهن فرص التطور بحرية وكرامة. وحين نتحدث عن إنصاف النساء فإننا نعنى تمييزا إيجابيا لصالحهن بعد أن ظللن يعانين من التمييز السلبى لفترات طويلة، مما حرم المجتمعات من الاستفادة الكاملة بقدراتهن ونحن أحوج ما نكون لهذا الإنصاف فى مجالات العمل والتنمية وتوزيع الموارد.

وانطلاقا مما سبق نرى أنه ينبغى التأكيد على ما نصت عليه المواثيق العالمية لحقوق الإنسان، وهو ما تؤكده العناصر الأصلية فى الثقافة العربية، من المساواة بين الجنسين، وعلى ضرورة أن تلتزم الحكومات بالاعتراف بالمرأة كمواطن كامل الأهلية، بما يتضمن حقها فى ممارسة كافة حقوقها بكرامة وحرية، وبما يكفل مسئولية الدولة عن حمايتها داخل وخارج الأسرة من خلال تطوير التشريعات القائمة وسن التشريعات المناسبة. وانطلاقا من ذلك فإننا نؤكد على حق المرأة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة جوانب حياتها، وخاصة فيما يتعلق بصحتها الإنجابية والجنسية، كاتخاذ قرار الزواج، والقرارات المتعلقة بالحمل والإنجاب، والمشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج الصحية، وأيضا فى اصدار التشريعات التى تنعكس على مختلف جوانب حياتها.

وفى هذا الاطار نرى ضرورة التعامل مع الصحة الإنجابية من خلال رؤية شاملة لصحة المرأة لا تختزلها فقط فى صحة الأم وخدمات تنظيم الأسرة والأمومة والطفولة فقط، بل تمتد لتشمل جميع جوانب صحة المرأة فى خلال المراحل العمرية المختلفة لها. ولما كان الواقع يظهر أن قسما كبيرا من المعاناة الصحية للنساء لا يجد التقدير والاهتمام الكافى من مقدمى الخدمة الصحية، لذا نرى أنه ينبغى توجيه اهتمام خاص لإلغاء كافة أشكال التمييز والانحياز النوعى على أساس الجنس فى المؤسسة الطبية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بقضايا الصحة الإنجابية، وضرورة مشاركة النساء فى وضع تطبيق وتقييم السياسات الصحية، بما يضمن أن تعكس هذه الخدمات منظور النساء، واحتياجاتهن، وتتناسب وشروطهن الواقعية، بما ييسر حصول النساء من كافة المراحل العمرية والفئات الاجتماعية، ومن الريف والحضر والبادية على هذه الخدمات، وتطوير نوعيتها بما يمكن النساء من الاستفادة منها.

من جانب آخر لا يمكن تجاهل عدد من المشاكل الهامة التى تواجه قطاعات واسعة من النساء، والتى تنعكس بشكل سلبى على صحتهن مثل غياب المعلومات والتثقيف والخدمات فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والجنسية وخاصة للشباب، والإجهاض غير الآمن، والعنف ضد النساء.

ان التوجه الحضارى العربى الأصيل يرفض العنف الموجه ضد النساء بجميع أشكاله داخل وخارج الأسرة، وبالتالى ترفض المجموعة الإكراه الجنسى داخل الأسرة والذى يتنافى مع مفهوم الزواج باعتباره «مودة ورحمة». كما تطالب المجموعة بدراسة حالات سفاح المحارم فى مجتمعاتنا وعدم التغاضى عنها، ومساعدة الضحايا على الشكوى فى إطار من الحماية الاجتماعية والقانونية، بما يتضمن أيضا تطوير القوانين لتشديد العقوبة على حالات التحرش الجنسى، داخل المؤسسات المختلفة، بما فى ذلك خدم المنازل.

نحن نطالب بمراجعة وتطوير قوانين العقوبات الخاصة بجرائم الاغتصاب بما يضمن توقيع عقوبات رادعة تتفق

وخطورة هذه الجريمة. ونرى ضرورة التعامل مع اغتصاب النساء أثناء الحروب والنزاعات الأهلية، خاصة ذلك الذى يتم بهدف التطهير العرقى، باعتباره جريمة موجهة ضد الإنسانية، وإحدى جرائم الحرب؛ لتأثيرها المدمر على صحة المرأة النفسية والبدنية، وكذلك لما لها من تأثيرات على بنية الأسرة.

ومن منطلق حقوق الإنسان والمواطنة الكاملة للنساء، ترفض المجموعة أشكال العنف البدنى والنفسى الأخرى، التى تمارس على النساء داخل وخارج الأسرة، وضرورة التزام الدولة بمسئوليتها فى حماية النساء من جميع أشكال العنف وخاصة الممارسات الضارة بصحة المرأة مثل ختان الإناث.

وإننا إذ نتفق مع الإجماع الدولى الذى عبرت عنه العديد من الوثائق الدولية وخاصة وثيقة مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة، بعدم اعتماد الإجهاض كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، فان هذا لا ينفى الواقع المؤلم للعديد من الآثار المدمرة للإجهاض غير الآمن والتى تنعكس سلبا ليس فقط على صحة النساء بل وعلى حياتهن أيضا، خاصة القطاعات الفقيرة.. وإننا إذ نأخذ فى الاعتبار تنوع وتعدد القوانين المتعلقة بالإجهاض فى البلدان العربية، فإننا نرى ضرورة تطوير التشريعات القائمة بما يكفل توسيع مجال خدمات الإجهاض الآمن لتشمل الإجهاض فى حالات الحمل الناجم عن سفاح القربى، أو الاغتصاب، أو تشوه الأجنة.

وترى المجموعة أن توفير المعلومات العلمية الصحيحة عن الصحة الانجابية والجنسية بالطرق المناسبة لجميع المراحل العمرية ضرورة حيوية ليس فقط لتطوير صحة النساء والأسرة، بل أيضا لتمكين النساء وحمايتهن، خاصة صغار الفتيات، من أشكال الاستغلال الجنسى داخل وخارج الأسرة.

لقد شهدت المنطقة فى العقود الأخيرة العديد من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهجرة الرجال للعمل، والنزاعات المسلحة داخل وبين البلدان المختلفة، وتطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى عدد من البلدان، مما نتج عنها ظهور أنماط جديدة من الأسر تكون النساء هى عائلها الوحيد بصورة مؤقتة أو دائمة، وهو ما ينعكس بالسلب ليس فقط على صحة المرأة، بل وعلى صحة الأسرة أيضا. هذه التغيرات تقتضى من الحكومات الاعتراف بهذه الأشكال الجديدة للأسرة وتبنى سياسات تشريعية وتنموية بما يتلاءم وتمكين النساء من رعاية أسرهن وتقديم كافة التسهيلات والخدمات والدعم لها، وتطوير القوانين ذات الصلة وخاصة قانون الجنسية. وهذا لا يتعارض مع ضرورة تبنى سياسات تمكن الرجال غير القادرين من القيام بمسئولياتهم تجاه أسرهم.

أننا إذ نؤمن بعالمية حقوق الإنسان، وبأن حقوق المرأة هى جزء أصيل ولا يتجزأ من حقوق الإنسان وفقا لما أقرته المواثيق الدولية المتعددة، التى تؤكد على أن هذه الحقوق متكاملة ومترابطة ومتساوية فى الأهمية. وإذ نؤمن بأن الحضارة العربية بكل مكوناتها من الديانات المختلفة، والتراث والقيم والأعراف، قد ساهمت فى إثراء المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان، نرى أن على المهتمين نساء ورجالا الاستمرار فى استلهام المبادىء والحقوق من هذه المكونات الغنية، والاجتهاد فى رفد الجهود الدولية بما يعزز حقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة خصوصا.

المرأة .. الصحة .. القانون

عقدت مجموعة العمل العربية المعنية بالأبعاد القانونية لصحة المرأة اجتماعها الثانى فى القاهرة فى الفترة من ١١ – ١٤ أغسطس. تم الاجتماع بالتعاون بين مركز القاهرة، والمجلس الدولى للسكان الذى نشأت المجموعة أصلا من خلاله عام ١٩٩١. شاركت فى الاجتماع ممثلات عن سبع دول عربية هى السودان واليمن والأردن وتونس والمغرب وفلسطين ومصر من مجالات الصحة والقانون وحقوق الإنسان.

استمر الاجتماع لمدة أربعة أيام، وتحدث فى جلسته الافتتاحية الأستاذ الدكتور ماهر مهران وزير السكان والتنمية فى مصر، وباربار إبراهيم مدير المكتب الاقليمى لمجلس السكان، ومنى ذوالفقار نائب رئيس اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية، وناهد طوبيا المنسقة السابقة للمجموعة، وآمال عبدالهادى من مركز القاهرة ومنسقة الاجتماع.

شملت المحاور الأساسية، قضايا الصحة الانجابية والحقوق الانجابية وكيفية استخدام الصحة كأداة للتغيير القانونى للنهوض بأوضاع المرأة العربية، واشكاليات العلاقة بين الفرد والاسرة والمجتمع، والتى ناقشت المشاركات فى اطارها اشكال انتهاك حقوق المرأة وخاصة العنف الجنسى داخل وخارج الأسرة، وخاصة الفتيات الصغيرات وعجز القوانين الحالية عن توفير الحماية لها. وأهمية القيام بدراسات مقارنة للتشريعات العربية الحالية التى تؤثر على صحة المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر.

تعرضت الجلسات أيضا الى قضية العالمية والخصوصية فيما يتعلق بوضع المرأة، وقد شارك د. محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة فى الإجتماع بورقة بحثية حول الموضوع، كما قدمت ندى مصطفى مسئول برامج المرأة فى المركز ورقة أخرى حول «الخصوصية والعالمية فى تناول قضايا النوع»

وعلاوة على متابعة أعمال المجموعة من خلال أوراق العمل المختلفة، خصص الاجتماع قسما من أعماله لمناقشة أقسام وثيقة بكين المتعلقة بالصحة وحقوق الإنسان، وكيفية العمل للتأثير على الوفود العربية من أجل تبنى وثيقة تمثل تقدما لأوضاع المرأة العربية وحقوقها الانسانية وعلى رأسها حقوقها الصحية. خصص الاجتماع يومه الأخير لوضع خطة عمل المجموعة فى العامين القادمين، وقد قررت المشاركات اختيار د. آمال عبدالهادى منسق البرامج بمركز القاهرة، كمنسق أقليمى لمجموعة العمل فى الفترة القادمة.

التشويه الجنسى للإناث انتهاك لحقوق الإنسان

تم عمل هذا البحث فى إطار إعداد برنامج أبحاث حقوق المرأة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للمؤتمر الدولى الرابع للمرأة ببكين. اعدت سهام عبدالسلام الباحثة بالمركز وتقدمت به للتخرج من فصل الباحثين بهيئة أميدايست. تنطلق الدراسة من أن التشويه الجنسى للإناث انتهاك لحقوق الإنسان، وأن التدخل القانونى لمنعه سيكون ذا أثر فى القضاء عليه.

تشغل المقدمة القسم الأول وتتضمن تعريفا للتشويه، ووصف للعمليات التى تجرى على الأعضاء الجنسية للذكور والإناث، والتى تختلف من مجتمع لآخر، بل تختلف فى نفس المجتمع من فترة تاريخية لأخرى. ثم تشرح أهمية دراسة التشويه الجنسى للإناث فى مصر، باعتبار أن عواقب هذا التشويه أفدح من عواقبها للذكور، ولأن التقاليد تربط بينه وبين عفة المرأة، وهو ما يعد إهانة لها وانتهاكا لاحترام قدرتها على اتخاذ قراراتها الرشيدة بخصوص حياتها الجنسية بنفسها، وهو ما لا يحدث بالنسبة للذكور، ولأن جهود محاربة تشويه الإناث مهددة بالانتكاس بعد إباحة إجرائه بأيدى الأطباء فى المستشفيات الحكومية عقب المؤتمر الدولى للسكان.

يتناول القسم الثانى من البحث الجوانب الثقافية للتشويه الجنسى للإناث، إذ تغطى المفاهيم الثقافية التقليدية التبريرات التى يتعلل بها العامة لاستمرار ممارسة التشويه الجنسى للإناث، بوصفه من طقوس الانتقال من الطفولة إلى النضج، والتطهير من الرجس، كما أنه طقس يتفق مع رؤية بعض الثقافات لجسد المرأة ولحياتها الجنسية، وتراه ثقافات أخرى تقليدا يحافظ على الترابط الاجتماعى. ويعرض هذا القسم للمفاهيم الحديثة عن الحقوق الصحية والاجتماعية والنفسية للنساء، وحقهن فى عدم التعرض للتعذيب، وصورة المرأة كما رسمتها حركات تحرير المرأة بثورتها على المفاهيم التقليدية التى عفا عليها الزمن وكشف ما فيها من ضلالات.

كما يعرض أيضا تاريخ تورط مهنة الطب فى ممارسة التشويه الجنسى للإناث فى العصر الفيكتورى بالغرب، وكيف انتهى فى اوروبا، وظل فى أمريكا بدرجة محدودة كعمليات تجريبية مربحة يحاربها أنصار حقوق المرأة، وكيف ينقل بعض الأطباء الأفارقة بعضا من هذا التراث البائد ليضعوه ضمن ممارسة الطب فى بلادهم.

يتطرق هذا القسم أيضا لقضية عالمية ونسبية حقوق الإنسان، فى معالجة نقدية لبعض الكتابات التى تنطلق من نسبية الحقوق، كالمناداة بالكف عن تسمية الختان بالتشويه الجنسى لان ذلك يجرح مشاعر الجماعات التى تتمسك به، ورفض محاكمة مرتكبيه حيث لن يرى القضاة ولا المحامون توفر القصد الجنائى، لأنهم يؤمنون بنفس التقاليد. يرى البحث أن النقد الذاتى والحوار على كل المستويات، الحكومية والاهلية والفردية والجماعية كفيل بكشف الوجه القبيح لهذا التشويه، وتمهيد الأرض لقبول الإقلاع عنه طواعية، كما أنه كفيل بتقريب وجهات النظر لقبول الحقوق العالمية للإنسان فى كل الأطر النوعية، فكل البلدان الآن تدين الرق، والتعذيب، وكل الحكومات ملزمة بالمواثيق الدولية التى تحرمها، سواء وقعتها وصدقت عليها أم لا.

يفند البحث أيضا الرأى الذى يعتبر الجهود الدولية للقضاء على التشويه الجنسى للإناث تدخلاً فى الشئون الداخلية للبلدان المعنية، وغزوا فكريا ، مدللا على ذلك بأن هذه البلدان قبلت بالفعل مستحدثات غربية أخرى، مثل الإذاعة، والسينما والتليفزيون، رغم أن هذه المستحدثات قد أثرت فعلا بالسلب على تقاليد الحكى الشفهى الافريقية، وأن هذه الحجة فيما يخص التشويه الجنسى للإناث تخفى تحيزا ذكوريا ضد المرأة.

مسئولية التشريع

يوضح البحث أيضا ان استنكاف المشرعين عن تجريم التشويه الجنسى للإناث يتضمن حطا من قدر الجماعات التى تمارسه، باعتبارها جماعات متخلفة لن تطيع القانون ولن تفهمه، كما أن هذا الاستنكاف يضفى ضمنا ظلا من المشروعية على هذه الممارسة المهينة للمرأة، علما بأن القانون أداة تعليم وتوعية وردع فى آن واحد.

يتناول القسم الثالث الجانب القانونى الجنائى والمهنى للتشويه الجنسى للإناث على المستويين المحلى والدولى، بصفته انتهاكا لقوانين ولوائح مهنة ممارسة الطب، ويشرح كيف ينطبق تعريف التعذيب كما ورد فى اعلان طوكيو بخصوص موقف الأطباء من التعذيب سنة ١٩٧٥ على

التشويه الجنسى للإناث، وكيف يعتبر الطبيب الذى يقبل ارتكابه مخلا بآداب المهنة. تناول البحث أيضا موقف الجمعية الطبية البريطانية من هذه الممارسة، والشروط التى وضعتها للموافقة المشفوعة بالعلم التى ينبغى أن يعطيها كل إنسان قبل تطبيق أى إجراء علاجى أو جراحى عليه. ومبدأ «المصلحة العليا للطفل» التى يجب على الطبيب أن يضعها نصب عينيه ولا يحيد عنها، حتى ولو تحت ضغط إلحاح الوالدين.

يعرض البحث بنود لائحة أخلاقيات المهنة الطبية بمصر، وهى شديدة العمومية، ولا تتناول أى إجراء نوعى بالاسم، لكنها فى روحها ضد إجراء التشويه الجنسى للإناث بيد الطبيب.

وينتهى القسم بعرض مواقف المشرعين الدوليين، والقوانين المحلية من قضية التشويه الجنسى للإناث، منذ أن طرحت للمرة الاولى على بساط البحث فى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة ١٩٥٤، وحتى صدور توجيهات العمل الموصية بالقضاء على التشويه الجنسى للإناث عن اليونيسيف فى اكتوبر ١٩٩٤.

ينتقل البحث بعد ذلك إلى المستوى القومى، فيستعرض ما فى كل بلد على حدة من قوانين ولوائح وتعليمات مضادة للتشويه الجنسى للإناث، سواء فى البلدان العربية أو الأفريقية أو الاوروبية.

الوضع الخاص بمصر

يتناول القسم الرابع ممارسة التشويه الجنسى للذكور والإناث فى مصر القديمة التى لم تخترع الختان، بل مارسه بعض الذكور من الكهنة، كما مارسه أقوام وقبائل معاصرة لهم، ولم يذكر للإناث إلا فى كتابات سترابو سنة ١٠ ميلادية، وربما يكون قد دخل اليها مع الغزاة الافارقة فى الاسرة الخامسة والعشرين تناول البحث أيضا الملامح المميزة لهذه الممارسة فى مصر الحديثة والتى يظهر منها أصولها المأخوذة عن الديانات البدائية، والتى تعطيها صبغة دينية لدى العامة رغم عدم وجودها فى الديانات السماوية، فالناس تغير أديانها ولكنها لا تغير عاداتها بنفس السرعة، لاسيما المتعلقة منها بالجنس وإخضاع النساء.

ينتقل البحث بعد ذلك لاستعراض الجهود المعاصرة للقضاء على هذه الممارسة منذ الثلاثينات، مرورا بالخمسينات التى صدر فيها قرار وزارى بمنع إجرائها فى وحدات وزارة الصحة.

عرض البحث جهود جمعية تنظيم الاسرة بالقاهرة فى الثمانينات، التى تمخضت عن ميلاد الجمعية المصرية لمنع الممارسات الضارة بصحة المرأة والطفلة سنة ١٩٩٢، التى قامت بحملة إعلامية للتوعية فور إنشائها، لكنها أوقفتها خوفا من أن يؤدى النجاح الذى أحرزته الى اثارة المتزمتين ضدها!

استعرض البحث جهود المنظمات غير الحكومية الاخرى مثل الجمعية القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية والجمعية القبطية للخدمات والتدريب ببنى سويف، مثل مركز دراسات المرأة الجديدة، وجمعية التنمية الصحية والبيئية، ومركز النديم لمعالجة ضحايا العنف، وكاريتاس، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومعهد الشئون الثقافية ببنى سويف، ومركز خدمات التنمية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، كما ذكر جهود الأفراد من الكتاب والفنانين والمثقفين، وتناول ببعض الاسهاب مجموعتى العمل المصرية والسودانية المناهضتين للتشويه الجنسى للإناث.

خصص القسم الخامس للخلاصة، والقسم السادس للتوصيات، والسابع للمراجع، والثامن للملاحق.

السينمائيون ضد الانتهاك الجنسى للإناث

لبى السينمائيون دعوة مجموعة العمل المعنية بمناهضة التشويه الجنسى للإناث التابعة للجنة المنظمات غير الحكومية، للتعاون معها فى هذا المجال.

قامت سهام عبد السلام، الباحثة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والناقدة السينمائية، بدور منسق مجموعة السينمائيين الذين لبوا النداء، وهم:

فؤاد التهامى، نبيهه لطفى، خالد عزت، أحمد حسونة، والمخرج السودانى ابراهيم شداد

أعدت سهام عبد السلام سيناريو فيلم روائى قصير (١٠ق) للتوعية بعنوان «بنتى الغالية» يدور فيه الحوار بين أم حائرة وطبيبة مستنيرة عن موضوع التشويه الجنسى للإناث بجميع جوانبه: الصحية، والإجتماعية، والدينية، تفند فيه كل المزاعم المؤيدة لهذا التشويه. ويعتزم فؤاد التهامى اعداد فيلم عن حلاق الصحة، كما تخطط نبيهه لطفى بالتعاون مع مخرجات شابات لفيلم عن معاناة المختنات، ويقوم خالد عزت بتصوير لقاءات مع المختنات وغير المختنات وأهاليهن، وقدم أحمد حسونة اقتراحاً بمشروع عن الاستخدام التعليمى للفيديو فى محاربة التشويه الجنسى للإناث. جارى البحث حالياً عن تمويل لهذه المشروعات.

ارفعوا الاقواس عن حياة النساء

قامت شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية والبيئة بدراسة مشروع برنامج العمل المقدم إلى مؤتمر المرأة الرابع، واصدرت وثيقة تحوى توصيات تفصيلية بخصوص البنود الموضوعة بين الأقواس. كما قامت باصدار جدول «ارفعوا الأقواس عن حياة النساء»، يحوى تحليلا للمواد الموجودة بين أقواس، بمقارنتها بالنصوص المماثلة فى وثائق المؤتمرات السابقة، وطرح توصيات بخصوص التعديلات المقترحة. واستمر العمل على الجدول حتى اللحظات الأخيرة قبل انعقاد المؤتمر العالمى الرابع للمرأة، بحيث تم تحديثه بنتائج جهود الاجتماعات الرسمية لوفود البلدان المختلفة، حول بعض القضايا، وما نتج عنها من إزالة الأقواس حول العديد من البنود، خاصة فيما يتعلق بمصطلح النوع gender الذي تكونت له مجموعة خاصة، إنتهت قبل المؤتمر إلى رفع الأقواس عن هذا المصطلح فى كل الوثيقة.

قام مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بترجمة الوثيقة إلى العربية لوضعها بين أيدى الوفود الحكومية وغير الحكومية، لتسهيل فهم المواد المختلف عليها، وربطها بما تم التوصل إليه فى المؤتمر السابقة خاصة مؤتمر القاهرة.

المعروف أن شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية والبيئة تشكلت فى مؤتمر ريو دى جانيرو ١٩٩٣ المعروف باسم قمة الأرض، من المجموعات النسائية غير الحكومية المشاركة فى المؤتمر والتى كانت تعمل فى المؤتمر من خلال المجموعة النسائية. كان للمجموعة حضور واضح فى مؤتمر فيينا، ثم فى مؤتمر السكان والتنمية. وفى مؤتمر المرأة حملت المجموعة اسما جديدا هو مجموعة الربط النسائية، تعمل على الربط بين المجموعة النوعية، البيئة، حقوق الانسان، الصحة الإنجابية،.... الخ.

زمن النساء فى البحر المتوسط

استضافت تونس فى الفترة من ٢ – ٤ يونيو ١٩٩٥ مؤتمر «زمن النساء فى البحر المتوسط»، وهو المؤتمر الذى شارك فى تنظيمه مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام حول المرأة (الكريديف) واليونسكو ومعهد فالنسيا للمرأة بأسبانيا والمعهد الايطالى الافريقى ومركز الابحاث حول المرأة باليونان وجمعية ملتقى نساء المتوسط بمرسيليا.

ناقش المؤتمر العديد من قضايا المرأة فى البحر المتوسط فى مقدمتها الاثار التى ترتبها ظواهر العنف والاضطرابات السياسية والحروب الاهلية على اوضاع المرأة وعلى تراجع مستوى الخدمات التى تتلقاها، والاتجاهات الاصولية واثارها على مكانة المرأة المعنوية والمادية. إلى جانب غياب المساواة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالتمتع باوقات الفراغ وسن الشيخوخة، والتمييز ضد النساء فى العمل والاجور، والعنف الواقع على النساء داخل أو خارج الاسرة وبخاصة العنف الجنسى.

مثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى هذا المؤتمر منال لطفى الباحثة بالمركز والتى قدمت ورقة حول قضايا المرأة فى القرن العشرين.

وتشير الورقة إلى أن المرأة العربية ظلت خاضعة للكثير من التصورات التقليدية ولتأثير عوامل ثقافية وسياسية وإقتصادية لعبت دورها فى تحديد مكانة ودور المرأة. وتلاحظ الورقة أنه على الرغم من أن الاسلام قد اكد على كرامة الانسان وحريته فإن البنى الأولية للقرابة التى تحدد المصالح والسلطات لعبت دوراً جوهريا فى تحديد مكانة المرأة ودورها. واوضحت الورقة أنه خلال القرن التاسع عشر، وبتأثير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هيمنت التصورات التى ترى المرأة كائنا ضعيفا جديرا بالحماية وفاقداً للاهلية القانونية وعبئا اقتصاديا حقيقيا على الاسرة، كما ساهمت البنية التسلطية للدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر فى ترسيخ هذه الصورة عن المرأة.

وتؤكد الورقة أن احد ابرز الاشكاليات امام حركة المرأة العربية يتأتى من أن انتهاكات حقوق النساء كامنة فى البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهى تلقى بظلها الكثيف على البناء الثقافى. ومن ثم فالورقة ترى أن اهداف الحركة النسوية لاينبغى أن تقف عند حدود المساواة بين الرجال والنساء ومساهمتهن فى صنع القرار والسياسات العامة، بل يجب أن تشمل وضع قضية الديمقراطية بقوة على اجندة الحركة النسائية العربية وكذلك قضايا الاصلاح الاقتصادى ونمط التنمية المناسب وتطوير التعليم بحيث يبرز المنظور النسوى فى معالجة هذه القضايا.

ثلاث ورش عمل حول الختان من الاسكندرية للصعيد

نظمت مجموعة العمل القومية المعنية بمناهضة ختان الإناث، التى تعمل تحت مظلة المنظمات غير الحكومية ثلاث ورش عمل للعاملين الميدانيين والنشطاء فى مجال مناهضة ختان الإناث فى القرى والأحياء السكنية بالمدن.

عقدت الورش على مدى ثلاثة شهور، من مايو إلى يوليو ١٩٩٥ – بواقع ورشة واحدة شهريا – فى كل من الفيوم، والمنيا، والاسكندرية لتيسير الحضور لأكبر عدد ممكن من الهيئات المهتمة بالعمل وسط الجماهير.

حضر بالفعل ممثلون لحوالى ثلاثين هيئة من الوجهين القبلى والبحرى، على مدى الأيام الثلاثة التى استغرقتها كل ورشة. قامت الهيئات المشاركة بعرض جهودها فى مجال مناهضة الختان خاصة، وطرحت مايواجهها من عقبات ومايلزمها من احتياجات وقد خصصت جلستان لمناقشة الجوانب الصحية والاجتماعية لختان الإناث، وجلسة عن مهارات الاتصال. قام الحاضرون بعد ذلك بنقد وتقييم عدة موارد مكتوبة ومرئية انتجتها عدة جمعيات للتوعية بمسألة الختان، ثم أبدعوا فى مجموعات موارد أخرى تصلح لهذا الغرض.

اتسمت مشاركة الحاضرين بالحماس والجدية، وعبروا صراحة عن مشكلاتهم ومخاوفهم الخاصة والعامة من طرح هذا الموضوع على بساط البحث وسط الجماهير. وأهم ما أدركوه هو أنه لايوجد فرد ولاهيئة يملك حلا سحريا جاهزا يستعيرونه منه، وأن على الجميع أن يبادروا بالعمل، ويبدعوا فى ايجاد الحلول من واقع من يتعاملون معهم.

نجحت الورش فى مساعدة بعض الحاضرات على تجاوز مخاوفهن، وظهر ذلك واضحا فى تغير مواقف بعض المتحفظات بشأن المنع التام للختان، وتأييد قرار وزير الصحة باجرائه فى المستشفيات بأعتباره حلا وسطا لمشكلة من يشعرون بالعجز عن مواجهتها، لكن النقاش الصريح المفتوح جعلهن يشعرن أن الموضوع ليس مستحيلا، وظهر هذا فى مشاركتهن الفعالة فى إبداع تمثيليات وأغنيات وملصقات ناقدة للختان ورافضة له، وداعية الناس إلى إعمال فكرها للقضاء عليه. تاكد كذلك ضرورة تجاوز الأسلوب القديم فى محاربة الختان بالتركيز على ذكر الأخطار الطبية ومهاجمة حلاقى الصحة والدايات، وأهمية الانطلاق فى محاربة هذه العادة من أرضية حقوق الإنسان، فالمرأة إنسان كامل الأهلية، من حقها التمتع بالسلامة الجسدية والصحية والنفسية، وألا تتعرض للتعذيب.

شارك فى أعمال هذه الورش والتحضير لها من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان الباحثتان آمال عبد الهادى وسهام عبد السلام، بالتعاون مع د. مجدى حلمى من هيئة كاريتاس.

الثقافة العربية وحقوق الانسان من منظور النوع

«تقول الفقرة الأولى من الاعلان العالمى لحقوق الانسان أن جميع البشر يولدون متساوين فى الكرامة والحقوق والواجبات».

ولكن فى العديد من الثقافات، فان بعض البشر يعتبرون «أكثر إنسانية» من الآخرين، لهذا، فهم «أكثر مساواة» أو يحق لهم التمتع بحقوق أكثر من الآخرين، وهم الرجال. لهذا فليس من المستغرب أن يكون التعامل نحوهم على أساس البطريركية (الأبوية)».

هكذا بدأت ندى مصطفى، الباحثة السودانية منسقة برنامج حقوق المرأة بمركز القاهرة ورقتها التى قدمتها فى ورشة عمل المركز التى أقيمت يوم ٩/٥ فى منتدى المنظمات غير الحكومية بالصين.

تناولت الورقة بالبحث والتحليل موضوع الثقافة العربية وحقوق الانسان من منظور النوع بهدف الوصول إلى فهم لاشكالية عدم تمتع المرأة بحقوقها الكاملة كإنسان فى المجتمعات العربية. ورأت الباحثة أن السبب الرئيسى لذلك أن «الإنسان» كما هو معروف فى الثقافة السائدة، هو بالضرورة رجل، بينما تكون المرأة تابعا له، مما يؤثر سلباً بالضرورة على حقوق وواجبات المواطنة بالنسبة لها.

تعرضت الورقة إلى الانجازات التى تمت فى مجال حقوق المرأة على الصعيد الدولى والاقليمى، وفى دول عربية بعينها، ورأت أنه رغم حدوث تقدم ملموس فى أحوال المرأة العربية خلال العقدين اللذين تليا عام المرأة الدولى، مقارنة بالفترة السابقة لهذين العقدين، إلا أن المرأة مازالت تعانى فى العالم العربى.

ويبدو ذلك واضحاً فى تدهور صحة المرأة والمعدل العالى لوفيات الأمهات، وتعرض النساء للعديد من المشاكل الصحية الناتجة من العادات الضارة مثل ختان الإناث وأنخفاض العمالة النسائية فى العالم العربى بحيث تمثل أدنى نسبة فى الدول النامية، والأمية العالية بين النساء التى تصل إلى ٦٠٪ من عدد نساء العالم العربى، وعلى صعيد القوانين، والمبنية فى كثير من الدول على فهم خاطئ للدين، تعانى المرأة من عدم المساواة، ومن تقييد حريتها فى السفر، وحقها فى اعطاء جنسيتها لأولادها إذا كانت متزوجة من أجنبى.

وأشارت الورقة إلى خضوع المرأة العربية لنظام قيمى ومفاهيمى يعتبرها مخلوقا من الدرجة الثانية، ويتجلى ذلك فى مختلف أنواع الإنتاج الثقافى فى العالم العربى.

وتثير الورقة تساؤلات مفادها: لماذا لم تحصل المرأة فى العالم العربى على حقوقها كاملة؟ ما الخطأ الذى حدث؟ وفى الاجابة على سؤال مثل هذا، فإن الكثيرين سرعان ما تتجه أفكارهم نحو «الحلول» التى طرحت لقضايا النوع. ولكن، ماذا إذا كانت المشكلة، فى اننا لم نسأل الأسئلة الصحيحة؟

«الإنسان قبل الحقوق»

ورأت الورقة أنه من المشاكل الأساسية التى كثيراً ما وقع فيها أولئك الذين يتناولون مواضيع حقوق الإنسان والمرأة، التركيز على جانب «الحقوق»، وإهمال جانب «الإنسان»، مما أثر سلباً على الرؤى، والاستراتيجيات، والحلول المقترحة للقضايا. فقد أدى ذلك إلى التسابق وإضافة العنصر النسوى للمشاريع التنموية، والمطالبة بالأجر المتساوى للعمل المتساوى، وزيادة فرص النساء فى العمل والخدمات الصحية، وغيرها، بدون النظر بجدية إلى الهياكل والمفاهيم والأسس التى تتجذر فيها التفرقة. هكذا تم التركيز على المتحول "الحقوق" على حساب الثابت "الانسان". وعلت الأصوات بالمطالبة بالحقوق، ولم يسأل أحد إن كانت المرأة تقع فى خانة «الانسان» فى التعريف الثقافى السائد.

وتعرضت الورقة للكثير من الخطابات السائدة وأنماط الانتاج الثقافى فى الدول العربية، بدءاً من اللغة، والتى تُعامل فيها المرأة كآخر، والرجل كإنسان، والتى تعرف الهوية كهوية ذكورية (باشتقاقها من كلمة هو)، ولهذا لا يكون غريباً أن تكون المواطنة أيضاً مذكرة، مما يحرم المرأة من الكثير من حقوقها.

ويتجلى «تذكير المواطنة»، فى أن ضرب الزوجات والأنواع الاخرى من العنف الأسرى والاجتماعى ضد المرأة مازالت تعتبر أموراً خاصة ليس للقانون دخل بها، وأن المرأة فى أغلب البلدان العربية لا تستطيع أعطاء جنسيتها لأبنائها من زوج أجنبى. ولا يحق لها فى بعض البلدان العربية قيادة السيارة. وتزداد المشاكل بفقدان المرأة للعديد من مكتسباتها نتيجة للهجمة الأصولية والتيار المتزمت الذى أصبح سائداً فى العديد من الدول سواء من جانب الدول أو من جانب جماعات متطرفة.

وأكدت الباحثة فى ختام ورقتها على أنه ينبغى قبل التفكير فى المجال الحقوقى التنقيب عن المفاهيم التى تحدد الرؤية الكونية وتعريف المرأة، والانسان، والهوية والمواطنة، مشيرة إلى الاحتياج الملح لثورة معرفية والحاجة لتدوين تجارب النساء اليومية، والتراث الشفاهى الخاص بهن، باعتبار ذلك يمكن أن يوضح بذور تمكين النساء الكامنة فى الثقافة العربية.

وأضافت الباحثة بأن تفكيك أو إعادة تركيب الثقافات السائدة، لن يتأتى إلا فى إطار ديمقراطى يتيح الفرصة لتبادل الافكار والمفاهيم. كذلك من الضرورى أن تكون النساء عامة، والنساء المنخرطات فى الحركة النسوية بصورة خاصة، ملمات بجميع الوثائق العالمية الملزمة للحكومات، والتى يجب أن تمثل حداً أدنى للمطالبة بالحقوق.

كذلك اقترحت الورقة تشجيع المبادرات التى بدأت بمحاولة ايجاد فهم للاسلام فى علاقته بحقوق الانسان عامة، والمرأة خاصة والنظر للجوانب المضيئة من التراث الدينى بالاضافة لإعادة قراءة التاريخ، وابراز ادوار النساء الفاعلات اللائى تغاضت عنهن كتب التاريخ.

صحة المرأة من منظور حقوق الانسان

فى اطار مشاركة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى أعمال مؤتمر المرأة ببكين تم تقديم ورشة عمل ناقشت الورقة التي أعدتها د. آمال عبد الهادى أوضحت خلالها أهمية طرح مفهوم حقوق الإنسان فيما يتعلق بالصحة من زاوية التعامل مع صحة المرأة فى كل مراحل عمرها، وليس فقط فى مرحلة الأمومة أن حصر دور المرأة فى العملية الانجابية ينعكس بالسلب على صحة المرأة حيث يؤدى الى تركز معظم الخدمات الصحية فى مجال الأمومة. من جانب آخر فان نظرة المجتمع الطبى بجانبيه الاكلينيكى والبحثى تقع أسيرة نفس المفهوم مما يؤدى الى أن تحديد المفاهيم الطبية فى البحث العلمى والخدمات يستبعد النساء، وأشارت الورقة إلى أن عدداً من الدراسات العالمية التى تتم على أمراض مختلفة تستبعد النساء كلية منها رغم أن بعض هذه الأمراض مثل أمراض القلب – يمثل السبب الأول فى وفيات النساء فى المراحل المتقدمة من العمر. وكذلك يتم استبعاد النساء من التجارب الاكلينكية لتحديد صلاحية الأدوية للأستخدام الآدمى بحجة عدم تعريضهن للأخطار، بينما تختفى هذه الحجة فى مجال موانع الحمل المختلفة، حيث يركز البحث العلمى بشكل شبه مطلق على موانع الحمل للنساء.

وأوضحت الورقة أن هذا الموقف من صحة المرأة ليس منعزلا عن الموقف من صحة الأقليات العرقية، ولاعن السياسات السكانية، التي يحركها من حيث الأساس، الاحتياجات السياسية والأقتصادية للدول وليس صحة المرأة.

وناقشت الورقة ختان الاناث كنموذج واضح يبين أهمية تبنى مفهوم حقوق الانسان وليس الاكتفاء بالاطار الصحى، في ظل استخدام بعض أعضاء المهنة الطبية للأخطارالصحية التى تحدث للنساء على أيدى غير المتخصصين، بما يعوق القضاء على هذه العادة، بل ويكرسها فى الواقع إذ يضفى على ممارستها فى المراكز الصحية، طابعا علميا. حظيت الورشة بحضور واسع وأكدت المناقشات أن مواجهة الواقع الصحى المتردى للنساء، ينبغى أن يتم من خلال منظور واسع والتعامل معها كانسان كامل لتطوير وضع المرأة فى المجتمع، وإبراز دورها الانتاجى، ومقاومة المفاهيم التى تحصر المرأة فى دورها الانجابى فقط، وأن مواجهة الممارسات التقليدية الضارة، لايمكن أن تتم بشكل حقيقى إلا من خلال منظور حقوق الانسان، الذى يتجاوز اصدار القوانين، وان كان يستخدم الاطار القانوني من أجل إثارة أوسع نقاش. وأن تلك مهمة وطنية فى الاساس تقتضى تضافر الجهود الوطنية من مختلف المجالات.

النساء كحقل تجارب

قامت حركة الصحة العالمية، وهى شبكة تضم المنظمات والأفراد المهتمين بالاستخدام الرشيد للأدوية، بعقد أربع ورشات عمل حول النساء والأدوية، بالتعاون مع عدد من المنظمات النسائية والصحية وحقوق الانسان. تناولت الندوات الجوانب التالية: النساء والتجارب الاكلينيكية، والنساء وموانع الحمل والنساء وترويج الأدوية، وتحضيرا لهذه الورشات أصدرت حركة الصحة العالمية بالتعاون مع مؤسسة العمل من أجل صحة المرأة «نشرة النساء والأدوية».

وكان مركز القاهرة لحقوق الانسان، هو المنظمة الوحيدة من المنطقة العربية فى هيئة تحرير النشرة، بالإضافة إلى ذلك شاركت د. آمال عبد الهادى عضو مجلس الأمناء بورقتين، فى ورشتين من ورشات العمل الأربع.

تناولت الورقة الأولى النساء والتجارب الأكلينيكية: وطرحت الموقف المتناقض للمهنة من اشراك النساء فى التجارب الاكلينيكية. وهذا الموقف يتمثل فى سمتين أساسيتين: تبدوان متناقضتين، وان كان يجمع بينهما فى الواقع النظرة المنحازة تجاه المرأة متمثلة فى:

استبعاد الرجال شبه الكامل من التجارب على الأدوية المستخدمة لمنع الحمل، وتحمل النساء والأجنة والأطفال الرضع لكافة المخاطر المعروفة لموانع الحمل.

وتعرضت الورقة لتطور المواثيق الدولية، والمدونات المتعلقة باخلاقيات البحث العلمى على البشر ومواقف كل من المهنة الطبية، والصناعة الدوائية، والتى تنعكس بالسلب على صحة المرأة.

وتناولت الورقة الثانية: استخدام موانع الحمل فى دول العالم الثالث: مصر والنوربلانت: وقدمت قراءة نقدية لعدد من الدراسات التى تمت في مصر وأبرزت من خلالها انتهاك حقوق المرأة الصحية. وأشارت الورقة إلى أنه يمكن التدليل على أن الحق فى الموافقة المبنية على المعرفة، لم يكن قائما بشكل حقيقى، حيث لم تعرف المشاركات، وغالبيتهن نساء فقيرات وأميات، بأنهن يشاركن فى تجربة اكلينيكية، ناهيك عن معرفة حقوقهن التى تكفلها المواثيق الدولية للمشاركين فى التجارب العلمية. كما تعرضت الورقة للدراسات التى أثبتت أن النساء لم يتم توفير المعلومات الضرورية لهن، وكذلك الدور الذى لعبه الأعلام فى ترويج معلومات غير صحيحة لترويج استخدام النوربلانت. وناقشت الورقة مدى مسئولية الباحثين المحليين وهيئات التمويل، عن متابعة آثار البحث العلمى على النساء اللاتى شاركن فى التجربة، حيث واجه عدد من النساء رفضا من الأطباء لازالة الكبسولة، عندما طلبن ذلك، بل وأن بعض النساء لم يستطعن ازالة الكبسولة رغم مرور مايزيد على عشر سنوات فيما ينبغى إزالة الكبسولة بعد خمس سنوات من وضعها. وطرحت الورقة أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية خاصة النسائية فى دور الرقابة على التجارب الأكلينيكية.

مشاهدات من بكين

حقوق المرأة فى إطار المساواة والتنمية والسلام

مزارعة تنزانية: سياسات التكيف الهيكلى حرمت النساء من خدمات عديدة
شهادات حية حول المعاملة المهينة للعاملات الاجنبيات فى بلدان الخليج

ندى مصطفى

فى أكبر تظاهرة نسائية شهدها هذا العقد، انعقد في عاصمة الصين المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فى الفترة ما بين ٤ – ١٥ سبتمبر، ١٩٩٥، بينما عقد فى ضاحية هوايرو منتدى المنظمات غير الحكومية فى الفترة بين ٣٠ أغسطس – ٨ سبتمبر.

وكان من الصعب على المنظمات غير الحكومية المعتمدة فى الأمم المتحدة، والتى يحق لها حضور المؤتمر الحكومى كمراقب، التوفيق بين جدول الأعمال المزدحم والزخم الثقافى فى المنتدى، وبين محاولة حضور بعض الجلسات واستراتيجيات التأثير على الوفود الحكومية فيما يخص القضايا التى تهمها وذلك بعقد المنتدى فى موقع يبعد مسافة ساعة كاملة بالسيارة من المؤتمر الحكومى كما ضاع الكثير من الوقت فى محاولة العثور على اماكن اقامة ورش العمل حيث اقيم المنتدى فى مساحة واسعة جداً.

وقد دارت معارك ومناقشات حامية منذ شهر مارس الماضى حول قرار الحكومة الصينية بتحويل منتدى المنظمات غير الحكومية الى ضاحية هوايرو، والذى هدد امكانية مشاركة هذه المنظمات بصورة فاعلة فى التأثير على الوفود الحكومية، وبدأت الكثيرات يتساءلن عما اذا كان اختيار الصين لعقد المؤتمر قراراً حكيماً من قبل الأمم المتحدة.

نشاط حافل للمنظمات غير الحكومية

ورغم المشاكل التى عانت منها المشاركات فى المنتدى، والتى عزيتها لعدم التنظيم الكافى، فقد كانت روح المنتدى والنشاط والحماس فاعلة. ويظهر جليا المجهود الكبير الذى قُدم فى خمس اجتماعات اقليمية وثلاث لجان تحضيرية، بالاضافة لآلاف البرامج المحلية التى اقيمت بهدف الاعداد والتنسيق لمؤتمر بكين فى جميع أنحاء العالم.

مئات الورش نظمت، وعشرات المسيرات والتظاهرات اقيمت، وملصقات تغطى جميع انحاء المنتدى ومؤتمرات صحفية، ونقاشات جانبية، وامسيات ثقافية من جميع انحاء العالم، ونساء يلبسن ملابس مختلفة تعبر عن ثقافتهن وبيئاتهن، ومئات المنشورات... هكذا كانت روح المنتدى.

ومن المواضيع التى سادت الورش كان العنف ضد المرأة (الختان والعنف المنزلى وتعذيب العاملات المنزليات والمرأة والاستغلال الجنسى والزواج المبكر وقتل العرائس بسبب المهر) وموضوعات حقوق الانسان عامة. كذلك تمت مناقشة الصحة الانجابية للمرأة بمختلف جوانبها، وأهمية الاعتماد على منظور المرأة فى تناول هذه الموضوعات وأهمية توسيع مفهوم الصحة الانجابية ليشمل النساء فى جميع مراحل حياتهن. كذلك كان موضوع المرأة والدين، خاصة الدين الإسلامى من المواضيع التى طفت على الأجندة، من خلال ورش عمل نظمتها اسلاميات محافظات أو اسلاميات تقدميات، او منتقدات لموقف الاسلام نحو المرأة. كذلك نوقشت مواضيع المرأة اللاجئة وتلك التى تعيش فى ظل النزاعات المسلحة، والسلام، والصحة والتعليم والبيئة والإعلام والتفرقة العرقية والشباب والطفلة، بالإضافة لعمل المرأة غير المقيم.

ولجذب وتركيز انتباه الإعلام والمجتمع الدولى بقضايا بعينها، نظمت مسيرات عديدة، فأنطلقت من الخيمة العربية مسيرة تضامن مع المرأة الفلسطينية، كما نظمت مجموعة ٩٥ المغاربية تظاهرة تضامنية مع النساء اللائى يعانين من الارهاب الأصولى، وخاصة فى الجزائر وكذلك السودان. كما نظمت مسيرة ضد التسلح النووى وقد كان من الملحوظ مشاركة الصغيرات، برفقة امهاتهن فى المنتدى.

كما نُصّبتْ خيام فى المنتدى، حول مواضيع بعينها مثل السلام واللاجئين والشباب والمعوقات. كذلك نصبت خيام اقليمية. وقد كانت هذه الخيام ساحات للسجال والنقاش وعرض الأفكار والمعلومات، وانطلقت منها العديد من المسيرات. ففى اليوم الأول للمنتدى، افتتحت الخيام، وكانت خيمة السلام من الخيام المتميزة، استضافت العديد من المنظمات النسوية المعروفة، كان أبرزها منظمة «جابريلا» الفلبينية، بالاضافة لمنظمات للسلام، واقيمت مسيرة فى اليوم الأول للمنتدى أعلنت خلالها خيمة السلام منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وقد كان موضوع السلام من المواضيع الهامة والتى انعكست حتى فى حفل افتتاح المنتدى، حيث مُرّرت «شعلة السلام»، وأُطلقت حمامات السلام، وسط تشكيلات خلابة قامت بها مجموعات صينية، لشعار المنتدى وشعار المؤتمر.

شهادات حية

وعلى غرار ما شهده المؤتمر العالمى لحقوق الانسان بفيينا من اعتماد اسلوب الشهادات الحية من خلال منبر المرأة ومحكمة النساء حيث تم تنظيم منبر مماثل فى بكين للشهادات الحية دعيت اليه نساء من جميع انحاء المعمورة للشهادة حول انواع الظلم والانتهاك الذى يواجهنه لكونهن نساء.

سياسات التكيف الهيكلي واثرها علي المرأة

تحدثت (ماكود على حامد)، الشاعرة والمزارعة التنزانية عن تجربتها مع تطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى بلادها، قائلة:

«لقد ولدت وتربيت فى تنزانيا، واتيت اليوم لأشهد نيابة عن ملايين النساء اللائى يعانين من هذه السياسات ولكنهن لم يتمكن من الحضور للمنتدى (....) اننى شاعرة وكذلك مزارعة، تمكنت فى وقت ما من توفير بعض النقود، واشتريت بها قطعة أرض، وبدأت مشروعاً عن طريق قرض أخذته...، عندما بدأت ذلك المشروع، لم تكن لدى أى فكرة عن الإلتزامات المالية لبلادى نحو المؤسسات المالية العالمية، كما اننى لم أكن أعرف شيئاً عن سياسات التكيف الهيكلى (...) فيما بعد علمت ان تلك السياسات تسببت فى رفع قيمة الدولار بالنسبة للعملة المحلية، وكذلك نسبة الفائدة ارتفعت الى حد لم اتمكن معه من تسديد القرض» وتستمر ماكود فى شهادتها «لقد حرمنا بسبب سياسات التكيف الهيكلى من خدمات عديدة، مثل الصحة والتعليم، كما أصبح بعض الأفراد أغنياء على حساب الكثيرين (....) اننى اقف فى هذا المنبر، ليس كضحية، ولكن لأعلن عن آراء هؤلاء اللائى يردن ان يعشن بكرامة، ومطالبة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بوقف هذه السياسات». وختمت ماكود شهادتها بقصيدة ألفتها بعنوان «هذا يكفى».

الرق المعاصر

كما جرى التركيز على قضايا الاتجار الجنسى بالنساء (فى آسيا)، خاصة تايوان، وكذلك المعاملة المهينة التى تتعرض لها العاملات فى الخدمة المنزلية، خاصة فى دول الخليج العربى، فقدمت شهادات حية متعددة، ونظمت مسيرة، ساهمت، بالاضافة للملصقات واللافتات فى تركيز الإنتباه على هذه القضايا كقضايا ذات أولوية.

وفيما يتعلق بالمعاملة التى تتعرض لها العاملات فى الخدمة المنزلية، قدمت جينا ألوانا، من مركز كان لوغانى للهجرة، ورقة ذكرت فيها ان مئات العاملات الفلبينيات يتركن بلادهن نظراً للظروف الإقتصادية الصعبة، وقرأت شهادت احدى هذه العاملات التى لم تتمكن من الحضور لأسباب صحية، «نسبة للظروف الاقتصادية الصعبة التى واجهت سوزان باشينا، والبالغة من العمر ٣٩ سنة، وهى أم من عائلة مزارعين، فقد التحقت بالخدمة المنزلية بإحدى دول الخليج، كان على سوزان تنظيف منزل من طابقين والعناية

بأطفال مخدوميها الخمس.. كانت تبدأ يوم العمل بدون تناول طعام الإفطار، لأن الوجبات كانت تقدم بنظام ان الرجال يتناولون طعامهم أولاً، ثم النساء ثم الأطفال، وهكذا لا يتبقى للخدم سوى القليل(...) بعد ان احست سوزانا بالضعف والتعب، طلبت العودة الى بلادها، فتم تسليمها الى رجل بدعوى انه سيعيد اليها جواز السفر الخاص بها وكذلك التذكرة، ولم يفعل ذلك فوراً (...). فى النهاية عندما عادت سوزانا الى بلادها، اتصلت بمركز كان لوغانى للعناية الصحية، أدخلت الى مصحة للأمراض العقلية.. «وفى نهاية قراءتها، أوضحت جينا ألونا ان سوزان بدأت تتعافى جسدياً ونفسياً، ولكنها تساءلت، لماذا تسمح حكومة الفلبين لمواطنيها بالعمل فى دول حيث تنتهك أبسط حقوقهم الإنسانية؟

شهادة أخرى، قدمتها تيرستا كروسون، أرملة فى الرابعة والثلاثين، اضطرت للعمل لتعول أطفالها، بمساعدة أختها التى تعمل فى احدى دول الخليج العربى منذ ان بدأت العمل، استولى مخدومها على جواز السفر الخاص بها، وبدأ يدفع لها أجراً أقل كثيراً مما تم الإتفاق عليه فى العقد وتقول «لقد اخذونى للكشف الطبى. واعطونى ادوية (مسهلة) لتنظيف معدتى، فقد قالوا اننى قذرة لأننى اتناول لحم الخنزير، كما انهم لم يسمحوا لى باستخدام دورات المياه الخاصة بهم». وهنا بدأت دموع كروسون فى الانهمار «بالنسبة لهم، نحن فقط حيوانات، ولا نستحق المعاملة الإنسانية». وذكرت كروسان ان مخدومها حاول التحرش بها، وانها أنقذت من ذلك الوضع عن طريق سيدة تدعى (اليانور) عندما كانت فى الاجازة مع مخدوميها الذين رفضوا اعطائها مرتبها بحجة قيام حرب الخليج، ولكنهم واصلوا الشراء فى بريطانيا»

«الكثيرون ساعدونى، جاء اناس من معتمدية اللاجئين، ووجدوا لى مخدومين جدد فى بريطانيا. بعد ان تركت مخدومى الأول، كنت دائماً خائفة من انهم قد يعثروا على، لقد التحقت بمركز لمساعدة العمال المهاجرين». وواجهت كروسون القاعة، التى بدأت دموع الكثيرات فيها تسيل بقولها «هذا هو الرق المعاصر».

مواطنات من الدرجة الرابعة

وقدمت نساء شهادات حول تجاربهن مع النزاعات المسلحة ومع اللجوء، فى العديد من الورشات التى نظمتها بصورة خاصة المنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل يونيفم ويونيف ومفوضية اللاجئين، قدمتها نساء من التبت والصومال ورواندا وافغانستان والسودان والبوسنة وفلسطين وغيرها من المناطق المتأثرة بالحروب. قدمت فى احدى هذه الورش، والتى كان عنوانها «نساء يعشن فى ظروف صعبة»، ثلاث اوراق، واحدة من منظمة «صوت النساء السودانيات للسلام»، واخرى من منظمة تنمية المرأة فى الصومال، وثالثة من رواندا. وقد ذكرت انيسة هاشم، ممثلة صوت النساء السودانيات للسلام، ان النساء لم يكن لهن الخيار أبداً فى اتخاذ قرارات الحرب ولا السلام، وقالت فى حديث عن الوضع فى جنوب السودان «انهم لا يحترموننا، فنحن مهمشات، وفى المناطق المهمشة، دائماً ما تكون النساء مواطنات من الدرجة الرابعة»، واضافت انيسة هاشم.. مازالت تجارة الرقيق تمارس فى السودان، حيث يتم انتهاك حقوق النساء، واستخدامهن كخادمات وخليلات». ولحل مشاكل الحرب فى السودان دعت انيسة لوقف تجارة الرقيق المعاصرة، ووقف امداد الجهات المتحاربة بالسلاح، وتشجيع الحوار.

وذكرت ممثلة منظمة تنمية المرأة فى الصومال ان النساء لهن أهم دور فى صنع السلام، لهذا قمت بتكوين مجموعة للعمل على توفير التعايش السلمى بين الصوماليين واحاطة الاعلام بمأساة الشعب الصومالى. وقدمت ممثلة احدى الجمعيات من رواندا عرضا لأثر الحرب على المرأة، خاصة فى الفترة بين ابريل ١٩٩٤ وابريل ١٩٩٥، ولهذا السبب ذكرت ان النساء كون جمعية الدعم والتضامن والسلام»، وذلك لضمان وصول الدعم والمساعدة من المتعاطفين فى المجتمع الدولى.

واحتلت الحقوق الصحية والانجابية مكاناً بارزاً فى أجندة المنظمات غير الحكومية، تماماً كما كانت مثاراً للجدل والاختلاف قبل واثناء المؤتمر فى مناقشة وثيقة المؤتمر. وقد كان هناك اتفاق بين العديد من المحاضرين على توسيع مفهوم الصحة الانجابية ليشمل جميع مراحل الحياة، وغطت المناقشات العديد من المواضيع مثل الزواج المبكر والأمهات المراهقات وتنظيم الأسرة، وموانع الحمل التى يمكن ان يكون اتخاذ القرارات فيها بيد النساء، وكذلك التشويه البدنى للإناث ومرض نقص المناعة المكتسب. وكان مما اتفق عليه فى العديد من ورش العمل أهمية تمكين المرأة من اتخاذ القرارات فيما يتعلق بصحتها عامة وصحتها الانجابية بصورة خاصة.

واتسمت الورش التى تناقش موضوع الانتهاك البدنى للإناث من الورش بالحضور المكثف، ليس فقط من قبل النساء اللائى يعشن فى دول تمارس الختان، ولكن ايضاً، وبصورة متزايدة، من مناطق اخرى بها الكثير من المهتمات بهذا الموضوع. وكان هناك اتجاه لمناقشة الموضوع فى اطار العنف ضد المرأة وحقوق الطفلة الأنثى. كذلك ساد الخطاب الذى يدعو الى تناول الانتهاك البدنى للإناث فى اطار العلاقات الاجتماعية والثقافية فى المجتمعات، حيث رأت العديد من المحاضرات ان موضوع الانتهاك البدنى للإناث متجذر فى ثقافات بعض الشعوب، ورأت آراء ان هذا الموضوع علينا محاولة علاجه عن طريق تمكين النساء، وفهم رؤاهن له، بدلاً من النظر لهن باعتبارهن ضحايا فحسب،

وانعكس ذلك فى أحد الافلام التى عُرضت عن الختان فى الصومال حيث قدم عرضاً للقاءات تمت لأجيال وطبقات ومستويات تعليمية مختلفة من الصوماليات والصوماليين. وقد اقترحت بعض النساء التغلب على هذا التقليد عن طريق ابتداع طرق وطقوس بديلة له، تكون غير ضارة بالمرأة، ورأت اخرى ان حل مشكلة الانتهاك البدنى للاناث يتمثل فى تمسك النساء بحقوقهن، واقترح فى ورشة اخرى ان التعليم يمثل مخرجاً هاماً. ورأى آخرون ان الردع القانونى مهم جداً، وساعد فى التخلص من عادات سيئة اخرى مثل عادة ربط اقدام الفتيات فى الصين.

وفى الرد على من ينادون باحترام تقليد مثل ختان الإناث، ذكرت باحثة من نيجيريا انه ليس من الضرورى التمسك بأى تقليد يضر بالمرأة، وتساءلت. «ما هو تعريفكم للثقافة؟ هل تدعون اى شىء، حتى لو كان سيئاً، ثقافة؟ لا، الوقت يتغير، وعلى البشر ان يتغيروا تبعاً لذلك. لماذا نرتدى ملابس الآن؟ اليست هذه ثقافة الماضى؟ لماذا لم نتمسك بها؟»

ونوقشت بتوسع المشاكل التى تتعرض لها المرأة التى تعرضت للختان الفرعونى فى دول الغرب، حيث لا يكون الأطباء عادة ملمين بكيفية التعامل مع المضاعفات التى تنتج عن الختان فى هذه الدول. وعرضت مختلف الجمعيات تجاربها إما فى محاربة الختان فى البلدان التى تمارسه، أو فى توعية المهنة الطبية فى الغرب فيما يتعلق بالتعامل مع النساء المختتنات. وكان السؤال الذى لم يغب عن أغلب الورش التى قدمت عن الختان دائماً موجهاً من نشيطات ونشطاء الحركة النسوية وحركة حقوق الانسان فى الغرب، هو ماذا يمكننا ان نقدم فى سبيل معالجة هذه المشكلة؟

والواضح ان ورش الدول العربية تحاشت مواضيع الخلاف حول صحة المرأة الانجابية مما خلق فراغاً واضحاً

المرأة والإسلام

«كامرأة ايرانية مسلمة، أعلن ان الملا الذين يحكمون ايران هم اسوأ اعداء للإسلام، والقرآن، والنبى محمد صلى الله عليه وسلم. (...) ان الاسلام يتماشى مع حقوق الانسان وحرية المرأة».

من خطاب السيدة مريم راجائى، رئيسة حكومة الظل للمقاومة الايرانية، بكين، سبتمبر ١٩٩٥.

وحظت الموضوعات المتصلة بحقوق المرأة فى الاسلام باهتمام مكثف، حيث شاركت فى المؤتمر والمنتدى العديد من التنظيمات الاسلامية العالمية والمحلية، عقدت هذه المجموعات، بالاضافة للمجموعات التى تختلف معها عشرات الندوات حول المرأة فى الاسلام، واستمر النشاط الموجه ضد اجزاء عديدة من وثيقة بكين النهائية، والذى بدأ منذ الاجتماعات التحضيرية، خلال ايام المؤتمر عن طريق المجموعة الاسلامية. كذلك كان هناك اقبال من المشاركات من دول الغرب على حضور هذه الندوات حيث يقع الاسلام السياسى والاصولية فى بؤرة اهتمامات الكثيرات منهن.

وقد قدمت اوراق متعددة عن ايران والسودن والجزائر، وفى الكثير من هذه الورش، تحولت الورشة الى مشادة ومناقشة حامية بين الأطراف ذات التوجهات المتعارضة.

ولا يمكن ان يختم هذا العرض بدون تناول موضوع التدريب على تناول مواضيع النوع (gender training)، فقد كان موضوعاً اهتمت به العديدات فى المنتدى، بالاضافة لموضوع الفكر النسوى والقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعرفية. فرغم ان هذه الموضوعات لم تكن «ساخنة» ولا «خلافية»، الا ان الكثيرات حرصن على حضور مثل هذه الندوات، وتميزت دائماً بنقاشات ثرية وهو ما اعتبر مؤشراً هاماً للحاجة القصوى للاهتمام بمثل هذه الموضوعات وعلى كونها «عابرة للقضايا والاهتمامات»، ففى أى منظمة أو مجموعة، مهما كان تخصصها يكون التدريب فى مجال النوع والفكر النسوى جزءاً هاماً فى وضع خططها، أو تناول قضاياها.

ومن المشاكل التى تواجه العاملات فى «التدريب على مجالات النوع»، المقاومة الشديدة (السافرة والضمنية) التى يبديها الرجال والمنظمات فى مجال تدريب النوع .

ومن مجال التدريب على النوع نستشرف ما سيكون على المنظمات النسوية، وتلك المعنية بقضايا المرأة عمله بعد مؤتمر بكين حتى لا يخبو البريق والحماس والزخم المواكب له، ومن أهم القضايا التى اقترح العمل من خلالها لتمكين النساء هو كيف يمكن تنظيم النساء على المستوى القاعدى؟ وكذلك التحدى الذى ترفعه ضرورة ايجاد أساليب عملية لتفعيل وتطبيق وثيقة مؤتمر بكين والوثائق الاخرى الملزمة للحكومات والمجتمع الدولى نحو تمكين المرأة. ايضاً ناقشت الكثيرات ضرورة تبسيط الصياغة المستخدمة فى الوثيقة، لايصالها الى اكبر عدد ممكن من النساء وتوعيتهن بحقوقهن، وكذلك نوقشت ضرورة الاستماع لآراء النساء على مستوى القاعدى والتعلم منهن.. هذه كلها قضايا علينا ان نأخذها فى الاعتبار ونحن نخطط لاستراتيجيات العمل فى الدول العربية لما بعد بكين.

الثقافات التقليدية والانتهاك البدنى للإناث

قدمت الباحثة السودانية ندى مصطفى، مسئولة برنامج المرأة بمركز القاهرة، ورقة حول «اعادة تعريف الثقافة كأداة لتمكين المرأة»، وذلك فى الورشة التى نظمتها فى مؤتمر بكين مؤسسة «رينبو» Rainbo شبكة البحوث والمعلومات والعمل من اجل التماسك البدنى للمرأة». بعنوان «المرأة الافريقية تتحدث حول عادة الانتهاك البدنى للاناث».

ذكرت الورقة انه بالرغم من ان الثقافة تلعب دوراً هاماً فى حياة الشعوب، الا انها عادة ماتستخدم كأداة للتفرقة والتمييز على اساس النوع، والعرق أو الدين، أو الطبقة. لهذا، فقد اصبح شعار ان «المرأة لاتولد، ولكن تصنع»، من اهم شعارات الحركة النسوية، وكذلك بدأت نشاطات الحركة النسوية فى وضع مسألة التمييز ضد المرأة فى الاطار الثقافى.

وتناولت الورقة بعض مكونات الثقافة السائدة فى شمال السودان حيث تمارس عادة الانتهاك البدنى للاناث. ونوهت الى انه من غير المستطاع الحديث عن ثقافة واحدة فى السودان وذلك لوجود ثقافات متنوعة عبر الاقاليم والمجموعات العرقية والاجيال المختلفة. وذكرت الورقة أن الفهم الدينى السائد، وقصص الاطفال، والامثال، والاسرة، والاغانى وغيرها، جميعها فى غير صالح المرأة، وتكشف عن «ايديولوجية النوع» السائدة. وان الافكار التى تنشرها هذه المؤسسات تعظم من سيادة الممارسات الضارة بصحة المرأة، لارتباطها بمفاهيم الشرف والفضيلة فى المجتمع.

وتعرضت الورقة للافكار التى تحكم المعنيات والمعنيين بالقضاء على عادة الانتهاك البدنى للاناث، وذكرت ان تركيزهم على موضوعى الاصلاح القانونى والتعليم قد يساهم فى تمكين النساء بصورة عامة واعطاء ارضية يقف عليها المعنيون بالقضاء على هذه المشكلة، ولكن لايحلها من الجذور. لهذا، دعت الورقة الى تناول هذه المشكلة من منظور حقوق الانسان، وحق المرأة فى المواطنة، والكرامة والصحة، كما دعت الى فهم اعمق للثقافة التى نشأ فيها هذا التقليد ومعناه بالنسبة للنساء اللائى تعرضن له ومازلن يدعون لممارسته على صغيرات الأسرة.

ودعت الورقة الى تحرير وعى المرأة الذى تشكله الهياكل الأبوية السائدة، التى تصور الختان على أنه تجميل، وضمان للفضيلة، مؤكدة أن تحرير وعى المرأة وتمكينها، يمكن من السعى نحو القضاء على هذه العادة السيئة.

دور المرأة فى صنع السياسة

ساهمت جمعية تنمية المجتمعات المحلية خلال مؤتمر بكين بورقة بحثية حول دور المرأة فى صنع السياسة العامة من خلال التشريع، قدمت الورقة منى قرشى رئيس الجمعية التى تم اعدادها تحت اشراف د. محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة ورصدت الورقة عدداً من العوامل التى تحد من دور المرأة فى مقدمتها محدودية دور المرأة فى البرلمان وضآلة مساهمتها فى أداء الوظائف البرلمانية سواء فى مجال تقديم الأسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات أو حتى فيما يتصل بوضع التشريعات ذات الصلة بمكانة المرأة وحقوقها فى المجتمع. ولاحظت الورقة تذبذب دور المرأة فى البرلمان نتيجة للتغيرات السريعة فى موازين القوى السياسية ومواقفها من قضايا المرأة وهو ما ظهر جلياً عام ١٩٨٧ فى الغاء المقاعد التى كانت مخصصة للمرأة منذ عام ١٩٧٩.

وأكدت الدراسة على أنه لا ينبغى التركيز على العنصر الكمى وحده فى تمثيل النساء بل التركيز على العنصر النوعى مشيرة إلى أن وجود عدد أكبر من النساء فى البرلمان فى الفترة من ١٩٧٩–١٩٨٧ لم يرتبط به تحسن مساهمة البرلمانيات فى العمل البرلمانى.

وأقترحت الورقة فى هذا الصدد عدداً من المداخل التى يمكن أن تسهم فى تطوير دور المرأة فى البرلمان، مثل انشاء معهد للدراسات والتعليم البرلمانى ودعوة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية لتطوير آليات وبرامج التدريب وتفعيل دور النساء فى صنع القرار وتشجيع النساء النشطات على خوض المعارك الانتخابية. وأكدت كذلك على أهمية تكثيف الاتصالات بين المنظمات النسائية وعضوات البرلمان وإمداد العضوات بالدراسات الخاصة بالتشريعات ذات الصلة بحقوق ومنزلة المرأة فى المجتمع.

المرأة النازحة المعيلة لأسرة

قدمت جين لادو (من السودان) طالبة الماجستير بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ورقة فى ورشة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، بعنوان «أسر ترأسها نساء، حالة ثلاث أسر سودانية من جنوب السودان بمصر» تناولت الورقة، والتى تمثل جزءاً من رسالتها للماجستير الاطار النظرى للدراسة ، والتى تتمثل فى حالة النساء السودانيات النازحات الى مصر ثم تناولت بالتفصيل عرضاً لأهم ما وصلت اليه من خلال اللقاءات التى طرحتها على ثلاث نساء من جنوب السودان، وذكرت انها هى نفسها انطلقت من تجربتها كامرأة معيلة لأسرة ومن أهم العوائق التى تواجه هؤلاء النساء نظرة مجتمع النازحين الى النساء اللاتى يعشن وحدهن، والاعباء الثقيلة المتمثلة فى ضرورة العمل للحصول على الدخل وكذلك العناية بالاطفال ومتابعة دراستهم ومتابعة أعمال المنزل الأخرى، فضلا عن صعوبة التأقلم مع المجتمع المنزوح اليه.

أولويات المرأة العربية

عقدت المنظمات غير الحكومية العربية مايزيد على ١٥٠ ورشة عمل. شملت ورش العمل العربية معظم المحاور المقررة (١١ من ١٢ محورا) وفقا للقائمة المحددة فى برنامج المؤتمر الذى تم توزيعه مع بداية المؤتمر. كانت أنشط الدول هى مصر والسودان وفلسطين وقدمت ما يزيد عن ٥٠٪ من اجمالى الورش العربية حيث نظمت المجموعات المصرية والفلسطينية والسودانية (٤٨ & ٢٣ & ٢٢ ورشة عمل على التوالى). وتلت ذلك دول المغرب العربى الثلاث، المغرب والجزائر وتونس، حيث قدمت مجتمعة ١٤ ورشة عمل عربية. ولأول مرة قدمت شبكات نسائية عربية ورشات عمل، وهى شبكات حديثة التكوين، مثل شبكة عايشة التى تضم ثمانى دول عربية، والشبكة المغاربية من أجل المساواة، التى تضم بلدان المغرب العربى.

وقد تذيلت القائمة ورش العمل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، والروحانية والدين، حيث لم تجر فيها سوى ورشة عمل مصرية واحدة فى كل من المحورين.

ركزت ورش العمل العربية على القضايا التى تعكس فعلاً أبرز المشاكل التى تعانى منها المرأة العربية فى اللحظة الراهنة، والتى تمثل قضايا ملحة للمرأة العربية ولمنظماتها النسائية. ففى المقدمة جاءت ورش العمل المتعلقة بمحاور السلام والأمن & الحقوق القانونية، & والتعليم واحتل محورا الاقتصاد والسياسة المركز الرابع واحتل الاعلام المركز الخامس فى اهتمام ورش العمل العربية، وهو ما يعكس رؤية المنظمات العربية لأهمية هذه الأداة فى تكريس (حاليا)، وتطوير (مستقبلا) أوضاع المرأة العربية.

ورغم أن الصحة والصحة الانجابية للمرأة، كانت من أبرز القضايا المثارة في وثيقة بكين، إلا أن الاهتمام العربى بها كان محدودا، وكانت مصر هى أكثر دولة تهتم فيها المنظمات غير الحكومية بصحة المرأة، ومثلت ورش العمل المصرية نصف ورش العمل العربية مجتمعة.

ويلاحظ أن محورى الدين والعلم والتكنولوجيا، كانت بعيدة تماما عن اهتمام المنظمات العربية، فلم تتم غير ورشة عمل مصرية واحدة فى كل من المحورين، وهو أمر لا يخلو من مغزى، ويعكس فى حد ذاته عدم الحاح هذه القضايا على واقع النساء العربيات، اللاتى تنتشر بينهن الأمية لتمثل أعلى المعدلات العالمية! أما محور الدين، فرغم أن معظم الورشات المتعلقة بالأوضاع القانونية كان محورها الدين، إلا أن هذا أيضا يعكس رؤية النساء العربية لموضوع الدين، وهو ما يوضح مدى محدودية تمثيل التيارات الدينية الموجودة لقضايا المرأة العربية، والمؤكد أنه على مستوى النخبة النسائية العربية على الأقل، فان هناك انفصالا بينها وبين هذه التيارات.

المحور	الورش العربية
١– السلام وأمن الناس	٤٢
٢– الحقوق القانونية	٣٩
٣– التعليم	٢٣
٤– الحكومة والسياسة	١٢
٥– الإقتصاد	١٢
٦– الاعلام	٩
٧– الصحة	٨
٨– البيئة	٦
٩– الأجناس	٤
١٠– الروحانية والديانة	١
١١– العلم والتكنولوجيا	١
اجمالى	١٥٧

مستقبل الحركة النسائية الفلسطينية

صدر عدد خاص من مجلة «انباء من الداخل» وهى مجلة سياسية مستقلة يصدرها مركز المعلومات البديلة الفلسطينى بمناسبة يوم المرأة العالمى. ومن الموضوعات الرئيسية التى تعرض لها العدد، مستقبل الحركة النسائية الفلسطينية، والذى نوقش خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذى أقامه مركز حقوق المرأة فى جامعة بير زيت، فى مارس الماضى واستهدف تقييم التغيرات الهيكلية التى تمت فى السنوات القليلة الماضية، وأثرها على العمل النسوى الفلسطينى، والقضايا الملحة بالنسبة للحركة النسائية الفلسطينية، ورؤيتهن لمستقبل الحركة فى ضوء مأسسة النشاطات النسوية، وتقييمهن لتأثير السلطة الوطنية على واقع الحركة النسائية وبرامجها؟

كذلك تعرض العدد لتجربة «الفنار»، والتى تعمل من خلالها بعض نشيطات الحركة النسوية الفلسطينية فى داخل الاراضى المحتلة، ولوضع النساء العاملات فى صناعة النسيج، وكذلك لموضوع التنشئة واثره على المرأة.

برلمان النساء في أرض الإسلام

قامت «مجموعة ٩٥ المغاربية من أجل المساواة» «بعدد واسع من الانشطة فى مؤتمر بكين، تضمنت عددا من ورشات العمل حول أوضاع النساء فى المغرب العربى وتظاهرة نسائية تضامنية مع النساء الجزائريات تحت شعار مغاربيات متضامنات، وكذلك «برلمان النساء فى أرض الاسلام»

كانت مجموعة ٩٥، قد شكلت هذا البرلمان من برلمانيين ومراقبين من النساء والرجال الممثلين لجمعيات حقوق الإنسان، وبعض الشخصيات العاملة فى هذا المجال، لمناقشة الاعتراف بالمساواة فى الحقوق والكرامة بين النساء والرجال فى البلدان التى تسودها الثقافة والتقاليد الاسلامية، من خلال مناقشة مشروع قانون للأحوال الشخصية أعدته المجموعة تحت عنوان «مائة اجراء ومقتضيات لصالح النساء»، وأصدرته فى كتيب بنفس العنوان، مع مقدمة عن تطور الأوضاع القانونية فى بلدان المغرب العربى. من الهام أن نشير الى أن اليونسكو كان من الداعمين للمشروع وحضر رئيسه الجلسة، لابداء المساندة الأدبية لليونسكو.

وفى الجلسة الموسعة التى عقدتها المجموعة فى بكين ناقش المجتمعون مشروع القانون المقترح. قدمت المنسقة المغربية عرضا سريعا لمشروع القانون وتناولت فى مداخلتها الوضع فى دول المغرب العربى، فعرضت لمدونة الأحوال الشخصية فى المغرب ١٩٥٧، والتعديلات اللاحقة فى ١٩٩٣، وكذلك فى الجزائر، ثم أشارت الى الخيار التحديثى المتميز لمجلس الأحوال الشخصية التونسية ١٩٥٦، والتى تبنت أحادية الزواج، والطلاق القضائى، والتبنى، ومصالح المرأة، والتعديلات الأخرى التى تمت عليها فى السنوات الأخيرة.

محاكم مدنية

أوضحت ممثلة المجموعة أن العناصر التى استرشدت بها المجموعة فى عملها، وضعت فى الاعتبار الوضع السائد فى المغرب العربى، والقواعد الدولية بخصوص الحرية والمساواة وعدم التمييز، وأكدت على أن اختيار حقوق الانسان العالمية كمرجع، لا يعنى الانقياد للفكر الغربى، وان المجموعة فى سعيها من أجل ترسيم رغبات النساء فى الحرية والمساواة وعدم التمييز تبنت مسعى اصلاحيا ينحاز الى اختيار تحديثى، يتجلى فى المشروع المقترح والذى يضم مائة إجراء واجراء.

وقد أعربت عضوات البرلمان من بعض الدول الاسلامية عن تأييدهن للوثيقة. وأبرزت متحدثة من باكستان أن القوانين الاسلامية هى من صنع البشر، وأنها فى الواقع من صنع أولئك الذين بيدهم السلطة، وليس بيد النساء، وأن النساء المسلمات إذا ما تصدين للقوانين عادة ما يتم ابتزازهن بأنهن غير مسلمات. وأكدت متحدثة من بنجلاديش على أهمية أن تكون المحاكم المتعلقة بالاحوال الشخصية محاكم مدنية.

وأكدت المتحدثة الفلسطينية على التضامن مع النساء المغاربيات، وأبرزت الوضع الخاص للنساء الفلسطينيات حاليا، واللاتى يعانين من تعدد قوانين الأحوال الشخصية (اسرائيل، الأردن، مصر)، وأشارت الى أن هناك مجالا لاجتهاد النساء فى تفسير وتطوير الشريعة الإسلامية. وتناولت المتحدثة اللبنانية أيضا تعدد القوانين المتعلقة بالاحوال الشخصية فى لبنان.

قانون مدني .. أم تفسير نسوى ؟!

ساد المناقشات من الناحية الأساسية توجهان يعكسان بشكل عام اتجاهين فكريين فى حرية المرأة العربية المعاصرة. الأول ينادى بأن تكون الوثيقة المستقبلية والقانون المقترح، قانونا مدنيا بكل معنى الكلمة، باعتبار أن الطريق الحقيقى للمساواة هو فى خلق مجتمع مدنى، وعدم الخلط بين الهوية والمواطنة.. وأن المطالبة بالقوانين المدنية لا يعنى خصومة مع الاسلام، وتزعمت هذا الاتجاه التونسيات والجزائريات. والثانى نادى بضرورة العمل على التفسير النسوى للشريعة بما لا يجعل الحديث باسم الدين محتكرا من قبل قوى الاسلام السياسى.

أشارت بعض المتحدثات الى أن المسألة لا تتعلق بالإسلام، بل بالحكومات واستخدامها للنساء كورقة سياسية، كما أشار عدد من المتحدثات الى أن المسألة تتعدى موضوع التغيير القانونى، وأهمية العمل على التغيير المجتمعى على الصعيدين الثقافى والاقتصادى، والذى تشكل التوعية القانونية فيه أداة هامة.

وبينما طالبت بعض المؤيدات بتطوير القانون المقترح ليصبح مشروعا موحدا للأحوال الشخصية للمرأة العربية، فقد حذر البعض الآخر من أنه لا يمكن اقرار القانون فى بكين، بل التعامل معه باعتباره خطوة للأمام باعتباره أول جهد نسوى، واستخدامه من أجل إثارة القضية بين النساء العربيات.

مجموعة ٩٥ المغاربية من أجل المساواة

شبكة نسائية تدرج مساهمتها فى إطار الحركة النسائية بالمغرب العربى. تعتبر المجموعة النضال من أجل المساواة الكاملة بين النساء والرجال عنصرا حاسما لبلوغ المواطنة الكاملة، وأن الدفاع عن المساواة القانونية رهاناً حاسما لتحقيق متطلبات الديموقراطية وأهداف التنمية المستديمة، يتصدر الاختيار الجوهرى الذى تواجهه المجتمعات العربية بين التقدم والتراجع.

تأسست الشبكة فى الاجتماع المغاربى الذى دعت إليه الجمعية الديموقراطية للنساء المغربيات عام ١٩٩١، والذى ضم جمعيات نسائية ومفكرات وباحثات من تونس والجزائر والمغرب. تعتمد الشبكة فى أسلوب عملها على انجاز وثائق بديلة للتقارير الحكومية فى بلدانها الثلاث.

وقررت المجموعة التحضير لمؤتمر بكين عبر عمل دراسات حول أوضاع النساء فى دول المغرب العربى، وخاصة من خلال مراجعة ما تم من انجاز فيما يتعلق باستراتيجيات نيروبى الاستشرافية التى أقرت فى نهاية العقد العالمى للمرأة ١٩٨٥، والتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق النساء ومدى تطبيقها. وكذلك انجاز مشروع لتقنين مغاربى أساسه المساواة بخصوص الأحوال الشخصية وقانون الأسرة.

أصدرت المجموعة ثلاث كتيبات تم توزيعها فى مؤتمر بكين، وهى :

النساء المغاربيات.. تحولات ومقاومات

المغاربيات.. «تحت التحفظ»

«مائة اجراء ومقتضيات»

المرأة العربية والتحول الديمقراطى

نظم مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية فى يونيو الماضى ندوة حول المرأة العربية والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، شاركت فيها برلمانيات (حاليات أو سابقات) من سبعة أقطار عربية وهى المغرب وتونس والسودان ولبنان والأردن واليمن ومصر، بتقديم شهادات تتعلق بمشاركتهن السياسية، وعوامل التشجيع والتثبيط التى واجهتهن من الأسرة أو المجتمع أو المجال السياسى.

وتناولت جلسات العمل قضايا التنشئة الاجتماعية للمرأة والعمل العام، وعرضت لتجارب المشاركة المبكرة فى العمل العام، والتجارب الانتخابية العامة فى النقابات والبرلمانات، وأداء المرأة فى المجالس المنتخبة، وكذلك دور الدولة والأحزاب والقوى السياسية ومشاركة المرأة فى العمل العام، والمخاطر التى تهدد هذه المشاركة.

وشهدت الجلسة الأولى التى تحدثت فيها الدكتورة نوال السعداوى، والنائبة بهية الحريرى، وفريدة النقاش، نقاشا هاما حول جدلية العلاقة بين دور الاسرة المركزى فى عملية التنشئة، أكد أهمية أن يكون هناك اصلاح اجتماعى واقتصادى وسياسى للمجتمع، وضرورة البدء بتحديد نظرة المرأة لنفسها. كما اتسمت مناقشات جلسة العمل الثالثة بالثراء حيث تناولت تجارب النساء فى الانتخابات العامة، وقدمت خلالها توجان الفيصل، النائبة الاردنية، ولطيفة بنانى، النائبة المغربية تجاربهما فى خوض المعارك الانتخابية وقدمت الأولى تجربتها المتميزة فى خوض الانتخابات فى مواجهة تحالف الدولة والسلفيين.

حضر الندوة لفيف من مختلف التيارات السياسية فى مصر، وكانت مجالاً لتبادل وجهات النظر المختلفة حول القضايا الخلافية فيما يتعلق بعلاقة الدين والدولة، ودور المد السلفى فى تحجيم دور المرأة فى العمل العام، وقوانين الأحوال الشخصية، وتجلى ذلك واضحاً عند مناقشة البيان الختامى.

وركز البيان على اتاحة الفرص المتكافئة وفتح المجالات امام المرأة بلا تفرقة أو تمييز، وتعظيم المشاركة المجتمعية للمواطنين، وتعليم وتدريب المرأة العربية، ومحو الأمية السياسية والقانونية، ومطالبة الحكومات العربية جميعها باقرار الحقوق السياسية للمرأة، والتوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومطالبة الوفود العربية بالضغط على الحكومات «لازالة الاقواس» فى وثيقة مؤتمر بكين، وتحديد حصة لمشاركة المرأة على قوائم الترشيح فى المجالس التمثيلية والاحزاب، والعمل على انشاء صناديق لدعم النساء اللائى يرشحن لعضوية المجالس التمثيلية.

وطالب مشروع البيان الختامى مركز ابن خلدون بأن يقوم بأعمال السكرتارية المؤقتة لمتابعة توصيات الندوة، وخاصة تلك المتعلقة بانشاء رابطة البرلمانيات العربيات.

المجموعة السودانية لمكافحة الختان

تكونت مجموعة البحث السودانية لمحاربة الانتهاك البدنى للاناث فى اوساط السودانيين بمصر عام ١٩٩٤ بعد مؤتمر السكان بمبادرة من الدكتورة ناهد طوبيا ومركز «رينبو» وتتكون المجموعة من اربع باحثات، ثلاث منهن سودانيات والرابعة تدرس احوال السودانيين النازحين فى جامعة بوسطن بامريكا. وتهدف المجموعة لدراسة ظاهرة الختان وعلاقتها بايديولوجية النوع والفكرة عن العالم التى تتكون من جراء النزوح، كما تهدف الى توسيع مجال اهتمامها فى المستقبل بحيث يشمل مختلف جوانب صحة المرأة الانجابية.

أوفدت المجموعة ممثلة عنها فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية ببكين، وذلك للتعرف على مجهودات الجمعيات النسائية الاخرى المعنية بالموضوع، ولتعريف هذه المنظمات بمجهودات مجموعة البحث السودانية وخلق علاقات معها.

وقد اعدت المجموعة مشروع بحث بعنوان «ختان الاناث وسط السودانيين»، المقيمين بجمهورية مصر العربية. ومقرر له ان يبدأ بعد مؤتمر المرأة العالمى الرابع.

ويستهدف هذا البحث دراسة مدى انتشار ظاهرة ختان الاناث وسط السودانيين فى مناطق مختارة، والتغييرات السلوكية المرتبطة بالنزوح إلى مصر والاماكن التى يتم فيها عمليات ختان الاناث، والقائمين على اجراء هذه العمليات.

تعتبر مجموعة البحث السودانية انه من الهام خلق تنسيق بينها وبين الجماعات التى تدرس ظاهرة ختان الاناث فى اوساط اللاجئين، وكذلك بينها وبين مجموعة العمل المصرية لمكافحة ختان الاناث.

المرأة فى المشرق العربى

نظمت الدكتورة فيوليت داغر رئيسة جمعية حقوق الإنسان فى لبنان، وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لحقوق الإنسان وعضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ورشة عمل فى بكين تحت عنوان (المرأة فى بلدان المشرق العربى). تناولت الورقة التباين الواسع بين وضع النساء فى البلدان العربية، وتعرضت بإيجاز الى أوضاع النساء فى ثلاث دول عربية هى السعودية، وسوريا، ولبنان وأشارت الى أن وضع المرأة فى السعودية يعتبر أكثر الأوضاع تخلفا حيث المرأة محرومة من قيادة السيارة وارتياد بعض الأماكن العامة أو السفر بدون «محرم»، فى ظل مفاهيم ترى أنه من غير المفيد أن ترتاد المرأة الجامعة. أما المرأة فى سوريا، وبسبب سيادة القوانين العرفية، والهيمنة العسكرية منذ بداية الستينات، فلا تتمتع بحقها فى تشكيل تنظيمات النسائية المستقلة، وهو ما أدى الى تراجع فى الوضع النسوى إذ مازال أجر المرأة فى العديد من القطاعات أقل من أجر الرجل لنفس العمل، كما أن قوانين الأحوال الشخصية تسقط حق المرأة فى النفقة إذا عملت خارج البيت دون إذن زوجها. وأشارت الورقة الى عدم توقيع الحكومة السورية على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وعرضت الورقة الى أنه حتى فى لبنان البلد الذى يتباهى بالديموقراطية، ويتأثر بشدة بالثقافة الغربية، مابرحت بعض القوانين المتعلقة بالمرأة أكثر تخلفا من تلك المعتمدة فى عدد من بلدان المنطقة رغم وجود جمعيات نسوية منذ مطلع القرن. حيث مازال المرأة اللبنانية محرومة من إعطاء جنسيتها لابنائها من أجنبى. وخلصت الورقة الى أنه بعد خمسين عاما من مقررات مؤتمر المرأة العربى حول تشريع الطلاق والمساواة بالحقوق والإرث وتعدد الزوجات وحرية الاختيار فى العمل والزواج، تبقى هذه المسائل معلقة ومدرجة فى مطالب المرأة فى المشرق العربى.

الحركة النسائية العربية
ابحاث ومداخلات

اصدر مركز دراسات المرأة الجديدة كتابا جديدا تحت عنوان «الحركة النسائية العربية.. أبحاث ومداخلات» تضمن عدداً من الدراسات لاوضاع الحركة النسائية فى تونس.. وفلسطين.. ومصر والسودان والمشكلات التى تواجهها هذه الحركة واساليب المنظمات النسوية فى تخطيها.. وقد تم توزيع الكتاب فى مؤتمر بكين.

وتطرقت الدراسات لأوضاع المرأة الراهنة فى مجالات التعليم والعمل والتشريعات والوصول لمواقع اتخاذ القرار وبالتالى التأثير السياسى للمنظمات النسوية. ورغم اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية فى البلدان الاربعة فقد كشفت الابحاث ان وضع النساء يظل بعيدا عن المساواة إلا فى مجال التشريع حيث سبقت تونس البلدان الثلاث الاخرى بإصدار قوانين أحوال شخصية تنحو نحو المساواة بدرجة كبيرة.

دور الرجال

ويعرض الكتاب من خلال اربعة فصول لتطور الحركة النسائية فى كل بلد والنجاحات التى حققتها وما صادفها من اشكاليات فى محاولتها المستمرة لتنظيم جموع النساء لنيل حقوقهن كما تضم هذه الفصول محاولة جادة لتوثيق البرامج النظرية والانشطة العملية للعديد من المنظمات النسائية المستقلة وتوجهاتها... كما ترصد مواقف تلك المنظمات من بعض القضايا الحيوية مثل اشكاليات الحركة النسائية الحديثة واولوياتها وتأثير صعود التيار الدينى سلبا وايجابا على حركة النساء.. ايضا تضم هذه الفصول استطلاعات رأى لبعض المنظمات النسائية المستقلة فى قضايا هامة مثل هوية الحركة والموقف من العلمانية والتمويل الخارجى للأنشطة والعمل وسط جماهير النساء ومشاركة الرجال فى تطوير البرامج والانشطة. ويتطرق الكتاب لتأثير الحركة النسائية العالمية، والانشطة التى واكبت إعلان عقد المرأة عام ١٩٧٥ على نمو الحركات النسائية المحلية.

وتكشف المقارنة بين البلدان الاربع عن اشتراك الحركات النسائية فى بعض الجوانب مثل نموها جميعا فى خضم نمو الحركة الوطنية للكفاح ضد الاستعمار، وبالتالى تضمنت برامجها جهدا مزدوجا تمثل فى مساندة بقية القوى الشعبية فى البرنامج الوطنى العام من جهة، صياغة برنامج نسوى من جهة اخرى يهتم بالقضايا الخصوصية للنساء اجتماعيا وثقافيا وقانونيا. ورغم ان هذا الجهد المزدوج شكل عبئا على المنظمات النسائية إلا أنه أعطاها هويتها الخاصة فى مواجهة الحركة النسوية الغربية، وساعد الحركة على الحصول على الموافقة الاجتماعية رغم ما تتضمنه الثقافة الشرقية من آليات تعوق هذا الدور.

لعبة التنازلات السياسية

ويرصد الكتاب ان الحركة النسائية قد تأثرت بدورها فى لحظات تاريخية بما مرت به الحركة الشعبية من فقدان لإستقلاليتها على أرضية الثقة بالبديل الوطنى المحلى بعد الإستقلال عن الاستعمار مباشرة ولكنها بدأت تستعيد دورها وتنمو مرة أخرى بعد ثلاثة عقود من الاستقلال مواكبة لنمو الحركة الشعبية المستقلة وقد وعت بدرجة ما ان المواجهة المشتركة لسياسات التبعية والمطالبة بالديمقراطية لا تعنى الاندماج.. وتتضح معالم هذا الوعى باكتشاف كثير من المنظمات النسائية فى فلسطين والسودان ومصر وتونس لعبة التنازلات السياسية بين أنظمة الحكم والاحزاب السياسية – حتى التقدمية منها – حيث تقدم النساء وقضاياهن قرابين فى هذه اللعبة لمغازلة الاتجاهات الدينية فى هذه البلدان. وقد دفع نمو الاتجاه الدينى الحركة النسوية على تطوير برامجها لتعنى بمواجهة الثقافة الابوية، وعلى تطوير آليات عملها وأن تعطى درجة عالية من الاهتمام لإستقلاليتها عن الأحزاب السياسية والأنظمة حتى فى لحظات الاحتدام الثورى كما فى فلسطين.

ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا ..

باللغة العربية

١- الأمم المتحدة . المرأة في العالم ١٩٩٥: اتجاهات واحصاءات .- نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٥ .- ١٨٨ ص؛ ٣٠سم

٢- توفيق بشروش . امرتنا في فتاوينا: مختارات من الفتاوى حول المرأة التونسية .- تونس: مركز الدراسات والتوثيق والاعلام، ١٩٩٤ .- ٢١٠ ص؛ ٣٤سم

٣- راشد الغنوشي . المرأة المسلمة في تونس: بين توجيهات القرآن وواقع المجتمع التونسي - الكويت: دار القلم، ١٩٩٣ .- ١٧٠ ص .- (آفاق الغد، ٢).

٤- عبد الحليم ابو شقة . تحرير المرأة في عصر الرسالة: دراسة جامعة لنصوص القرآن وصحيحي البخاري ومسلم . ط٤ . - الكويت: دار القلم، ١٩٩٥ .- ٢٤ سم

يقع في ستة أجزاء هي: الجزء الأول: معالم شخصية المرأة، الجزء الثاني: مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، الجزء الثالث: حوارات مع المعارضين لمشاركة المرأة الاجتماعية، الجزء الرابع: لباس المرأة المسلمة وزينتها، الجزء الخامس: مكانة المرأة المسلمة في الأسرة، الجزء السادس: الثقافة الجنسية للزوجين.

٥- علا ابوزيد . المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية / أمانى قنديل؛ عزه وهبى؛ خالدة شادى ... وآخرون .- القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥ .- ١٣٩ ص ؛ ٢٤سم

٦- فاطمة المرنيسي . السلطانات المنسيات: نساء رئيسات فى الاسلام/ ترجمة عبد الهادى عباس؛ جميل معلي .- دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ .- ٣١٨ ص؛ ٢٢سم

٧- مؤسسة الحق . المرأة والعدالة والقانون: نحو قوية المرأة الفلسطينة .- رام الله: مؤسسة لحق، ١٩٩٥ .- ٢٧٣ ص ؛ ٢٤سم

٨- محمد الغزالي . قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة . - ط ٥ القاهرة . بيروت: دار الشروق، ١٩٩٤ .- ٢٢٢ ص ؛ ٢٤سم

٩- محمد سعيد العشماوى . حقيقة الحجاب وحجية الحديث .- القاهرة: مكتبة مدبولى الصغير، ١٩٩٥ .- ١٠٧ ص ؛ ٢٤سم

١٠- رشيدة بن مسعود . المرأة والكتابة: سؤال الخصوصية، بلاغة الاختلاف . - (د . ن): افريقيا للنشر، ١٩٩٤ .- ١٧٥ ص ؛ ٢٤سم

١١- مركز دراسات المرأة الجديدة . الحركة النسائية العربية: ابحاث مداخلاتهن اربع بلدان عربية . - القاهرة: مركز الدراسات، ١٩٩٥ . - ٢٠٠ ص ؛ ٢٤سم

١٢- نبيل يونس . صحة المرأة الانجابية: امراض النساء من منظور طبى واجتماعى/كريمة خليل ؛ هدى زريق؛ هند خطاب .- القاهرة، مجلس السكان، ١٩٩٥ .- ٢٣ ص؛ ٢٢سم .- (سلسلة السياسات فى مجال الصحة الانجابية ؛ ٢).

١٣- هدى زريق. اعادة النظر فى سياسة تنظيم الأسرة فى ضوء بحوث صحة المرأة الانجابية/نبيل يونس ؛ هند خطاب .- القاهرة، مجلس السكان، ١٩٩٥ .- ٢٥ ص ؛ ٢٢سم .- (سلسلة السياسات فى مجال الصحة الانجابية ؛ ١).

باللغة والفرنسية :

1. Ferchiou,,Sophie. Creation Lierte Femmes. - Tunisie: Credif, 1993.- 143 p; 24cm.

باللغة الانجليزية :

1. The International Bnak For Reconstruction and Development. A New agenda for women's Health and Natwition. - U.S.A: The World Bank Publication, 1994. - 96; 24cm
2. Amnesty International . Human Rights are Women's Rights . - London: Amnesty, 1995. - 22cm; 135 p
3. Asden, Alice H. Asia's next Giant" South Korea an Late Industrialization. - New York: Oxford University Press, 1989. - 379 p; 22 cm
4. Bennett, Olivia. Arms to Fight: Arms to Preotect.. Women Speak out abiout Conflict. - London: Panos, 1995. - 282 p; 24 cm
5. Clement, Wallance. Relations ofRuling: Class and Gender in Postindustrial Societies. - London: McGill-Queen's University Press, 1994. - 303 p; 24 cm
6. Dagenais, Huguette. Women, Feminism and Development. Loondon: McGill-Queen's University Press, 1994. - 447 p; 24 cm
7. Engineer, Asghar Ali. The Rights of Women in Islam . - London: C. Hurst & Company, 1992. - 188 p; 22 cm
8. Freedman, Lawrence. The Fulf Conflict 1990 - 1991: Diplomacy and in the Wne World Order. - New Jersey: Princeton Uni, 1993. - 504 p; 24 cm
9. Gilligan, Carol. In A Different Voice: Psychological Theory and Women's Development. - Cambridge: Harvard University Press, 1993. - 174 p; 24 cm
10. Jones, Nina Lopez. Prostitute Women and Aids . - London: Crossroads, 1993. - 87 p; 22 cm
11. King, Katie. Theory in its Feminist Travels: Conversations in U.S. Women's movements. - U.S: Indiana University Press, 1994. - 190 p ; 24 cm
12. Longo, Gioia Di Cristofaro. media Woman: Criticism, Analysis, Research: Emerging cultural models. - Rome: Commission Nazionale per La Parita, 1995. - 216 p ; 24 cm
13. Melzer, Arthur M. Technology in the Western Political tradition. - London: Cornell University Press, 1993. - 333 p. - 24 cm
14. Najjar, Oraayb Aref. Protraits of Palestinian Women. - Salt Lake City: University of Utah Press, 1992. - 311 p ; 24 cm
15. Obermeyer, Carla Makhlouf. Family, Gender and Populations in the Middle East Policies in Context. - Cairo: American University in Cairo, 1995. - 260 p; 22 cm
16. Tessler, Mark. A History of the Israeli-Palestiinian Conflict. - New York: Indiana Uni, 1994. - 906 p; 24 cm
17. Unesco Institute for Education. Women's Education and Empowerment.
- Hamburg: Unesco, 1993. - 30 cm ; 129 p
18. United Nation. Discreimination Against Women: The Convention and The Committee / Vienna: World.
19. World Health Organization. A Reproductive Health Profile of the Western Pacific Region Nanila: World Health Organization, 1995 . - 74 p ; 24 cm (Women's Health Series ; Vo 1).
20. World Health Organization. Lifestyle Change and their impact on the health of women in the Western Pacific Reegion. - Nanila. World Health Organization, 1995. - 47 p; 24 cm (Women's Health Series; Vo 5).
21. World Health Organization. Women's Experiences of Abortion in the Western Pacific Region. - Nanila: Wold Heaalth Orgaanization, 1995. - 50 p ; 24 cm (Women's Health Series, Vo 4).
22. World Health Organization. Women's Health Profile: Philippines. - Nanila: World Health Organization, 1995. - 50 p; 24 cm (Women's Health Series; Vo 7).
23. Zullficar, Mona. Women in Development: A Legel Study. - Cairo: unicef, 1995. - 160 p; 30 cm

بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام ..

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل في مكتبة المركز:

بالإنجليزية:

1. Center to Center, U.K., International PEN, Bimonthly
2. Council of Europe. Cases before The European Court of Human Rights. - Strasbourg: Council of Europe. Non Periodical.
3. Democracy, Strasbourg; International Institute for Democracy, Monthly.
4. Human Rights Monitor, Switzerland, International Service of Human, Rights, Quarterly.
5. Human Rights Newsletter. Cario: Afro - Asian Solidarity Organization, Bimonthly.
6. Human Rights Quarterly, U.S.A. Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University Press, Quarterly.
7. Human Rights Tribune, Canada, Human Rights Inernet, Quarterly.
8. IFEX, Caanada, International Freedom of Expression Exchange, Clearing House, weekly.
9. INDEX on Censorship: to magazine for free speech. London: Bimonthly.
10. Middle East Report, U.S.A. The Middle East Research And Information Prpject [MERIP], Bimonthly.
11. Netherland Wuarterly of Human Rights, SIM, Netherland, Quarterly.
12. The Family Planning Manager, U.S.A, Managerment Sytrategies for Improving Family Planning Service Delivery, Quarterly.
13. The Journal of The IIHR, France, International Institute oof Human Rights, Quarterly.
14. The Tribune, A Woman and Development Quarterly, U.S.A. Iinternational Women's Tribune Center, Quarterly.
15. Torture, Denmark, International Rehabilitation Council of Torture Victimes, Quarterly.
16. Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Associations, Monthly.

بالفرنسية :

17. La Lettre Du Mois, France, Agir Ensemble Pour Les Droits De L'Homme, Monthly.

بالإنجليزية والفرنسية:

18. African Human Rights Newsletter, The Gambia, African Center For Democracy And Human Rights Studies, Quarterly.

بالعربية والفرنسية :

19. Des Droits de L'Homme, France, Fidration Internationale des Ligue, Weekly.

بالعربية والإنجليزية :

٢٠- النشرة الإخبارزية لمنظمة العفو الدولية . لندن منظمة العفو الدولية ؛ شهرية.

بالعربية والإنجليزية والفرنسية:

٢١- العالم العربي في الباحث . فرنسا: معهد العالم العربي، نصف سنوية.

بالعربية :

٢٢- أصول . فرنسا: مؤسسة أصول الثقافة ؛ غير دورية.

٢٣- حقوق الإنسان . مصر: المنظمة المصرية لحقوق الانسان ؛ غير دورية.

٢٤- حقوق الإنسان في لبنان . لبنان: الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ؛ شهرية.

٢٥- السياسة الدولية . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية: الأهرام ؛ فصلية.

٢٦- شؤون عربية . القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ؛ فصلية.

٢٧- الطريق . بيروت: مرة كل شهرين.

٢٨- الطليعة . القدس ؛ أسبوعية.

٢٩- القانون وحقوق الإنسان . مصر: اتحاد المحامين العرب؛ شهرية.

٣٠- كراسات استراتيجية . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام ؛ مرة كل شهرين.

٣١- المجتمع المدني . مصر: مركز ابن خلدون ؛ شهرية.

٣٢- مجلة الدراسات الفلسطينية . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ فصلية.

٣٣- مستقبل العالم الإسلامى . مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي ؛ فصلية.

٣٤- المستقبل العربي . بيروت: مركز الوحدة العربية ؛ شهرية.

٣٥- منبر الشرق . القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات؛ مرة كل شهرين.

٣٦- منبر الصحة والبيئة . مصر: جمعية التنمية الصحية والبيئية؛ غير دورية.

٣٧- النداء الجديد . مصر: جمعية النداء الجديد ؛ شهرية.

٣٨- نشرة حقوق الإنسان - نشرة إخبارية. مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان ؛ شهرية.

٣٩- النهج . سوريا: مؤسسة الأبحاث والدراسات الأشتراكية في العالم العربية ؛ فصلية.

SAWASIAH
CIHRS
سواسية
ISSUED BY CAIRO INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Sep. 1995 NO. 6

تقرير الأمم المتحدة عن

العنف ضد المرأة

حثت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة على صياغة بروتوكول اختيارى يلحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ويسمح برفع التماسات فردية بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية مشيرة إلى أن ذلك سوف يكفل للمرأة ضحية العنف امكانية اللجوء إلى سبيل انتصاف أخير فى كل حقوق الانسان. جاء ذلك فى إطار التوصيات التى ينتهى إليها التقرير الأولى الذى أعدته المقررة الخاصة – السيدة رادهيكا كوماراسومى – والذى صدر فى نوفمبر ١٩٩٤.

تضمن التقرير العديد من التوصيات التى تطالب الدول بالوفاء بالتزاماتها المدرجة فى إعلان القضاء على العنف ضد المرأة وبصورة خاصة إدانه العنف ضد المرأة، وعدم التذرع بالعادات أو التقاليد أو الدين لتجنب مسئولياتها فى القضاء على هذا العنف، كما دعت الدول إلى التصديق على اتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة بدون تحفظات، ووضع خطط عمل وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، ووضع استراتيجيات لاقامة آليات قانونية وادارية لضمان العدل والانصاف للنساء اللائى يتعرضن للعنف.

كما أوصى التقرير بضمان توفير المساعدة اللازمة لاعادة تأهيل النساء وضحايا العنف وتدريب موظفى القضاء والشرطة وتوعيتهم فيما يتصل بمسألة العنف ضد المرأة، واصلاح برامج التعليم بحيث تغرس القيم التى تحول دون وقوع العنف ضد المرأة، وتشجيع الابحاث التى تهتم بمسائل العنف ضد المرأة، وضمان تقديم تقارير سليمة عن مشكلة العنف الموجه ضد المرأة عبر الآليات الدولية لحقوق الانسان.

وقد حدد التقرير أنواع العنف التى ينبغى أن تقدم الحكومات المختلفة معلومات عنها فى تقاريرها، وتتضمن العنف فى إطار الأسرة بما فى ذلك العنف المنزلى والممارسات التقليدية وقتل الأطفال الاناث وسفاح القربى.. وكذلك العنف فى إطار المجتمع المحلى وتحدد بأنه الاغتصاب والمضايقة والتحرش الجنسى والعنف المنظم لاغراض تجارية كالاتجار بالمرأة والبغاء واستغلال المرأة فى العمل والكتابات والأفلام الإباحية... والعنف الذى ترتكبه الدولة ويشمل العنف ضد المرأة أثناء الاعتقال والحراسة والعنف ضد المرأة فى حالات النزاع المسلح وضد اللاجئات.

ثقافة العنف

فى إطار تحليلها لأسباب العنف ضد المرأة تشير المقررة الخاصة فى الفقرتين ٦٣، ٦٨ فى تقريرها إلى أنه:

إلى جانب التاريخ والكيان الجنسى، يمثل انتشار الايديولوجيات التى تبرر تبعية المرأة سبباً آخر للعنف ضد النساء. وثمة ايديولوجيات عديدة تضفى شرعية تقليدية على استخدام العنف ضد المرأة فى حالات معينة. وقد كانت توجد فى الماضى – فى العالم المتقدم وفى العالم النامى على السواء – رخصة ثقافية تبيح للازواج معاقبة زوجاتهن أو ضربهن فى ظروف معينة، مع ادراج هذه الرخصة فى المدونات القانونية فى عدد من التراثات الثقافية.

الختان حول العالم

وفى إطار معالجته لممارسات التشويه الجنسى ضد الاناث (الختان) يلاحظ التقرير:

فقرة ١٤٦ – لقد زاد عدد النساء والبنات اللائى لحقهن تشويه الأعضاء التناسلية فى أفريقيا وفى بعض أجزاء آسيا إلى ١٠٠ مليون فى ١٩٩٤. وتفيد تقديرات منظمة الصحة العالمية أن هذه الممارسات تتهدد أعداداً أخرى تبلغ مليونى فتاة سنوياً، يعيش معظمهن فى ٢٦ بلداً أفريقياً.

فقرة ١٤٩ – وهذه الأفعال العنيفة التى تمارس عمداً قد تصيب النساء والفتيات بأضرار بدنية ونفسية خطيرة على المديين القصير والطويل. وقد تسجلت عواقب صحية أخرى مثل النزيف، والصدمة، والتلوث، والتيتانوس، والفرغرينة، وسلس البول.

فقرة ١٥٣ – ونظراً لأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يشكل عنفاً ضد المرأة، ولأن هذا الإنتهاك قد أصبح مثار قلق متزايد بالنسبة للمجتمع الدولى. فإن ثمة اعتقاد بوجوب اتباع الاستراتيجيات القانونية التى تكفل التعبير عن المعايير الدولية. وسوف يكون الحظر القانونى لهذه الممارسة مقترناً بفرض عقوبات جنائية على مرتكبيها متفقاً مع المعايير الدولية لحقوق الانسان. وينبغى لمثل هذه الاستراتيجية المتمثلة فى حظر هذه الممارسة وتجربة ما يتصل بها من سلوك أن تكون مصحوبة ببرامج تعليمية تستهدف نشر الوعى بين الناس. وينبغى القيام بحملة دولية ووطنية منسقة ومشتركة لنشر الوعى بشأن انتشار هذه الممارسة وضرورة استئصالها.

شارك فى هذا العدد من خارج هيئة التحرير
الهام عبدالعظيم
أميرة حسين
أميرة مشهور
نيفين أسامة

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الانسان (CIHRS) تنفيذ: CTC ت: ٣٤٠٥٠٥٧ - ٣٤٠٥٠٥٨ اخراج فنى/ عبدالحميد عبدالله

ملف خاص
التيارات الاسلامية
السياسية ومؤتمر بكين

سواسية

العدد السادس سبتمبر ١٩٩٥

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان CIHRS

SAWASIAH

التيارات الاسلامية في بكين

تغير التكتيك واستمرار المضمون

من الهام رصد وتحليل أداء تيار الاسلام السياسى فى مؤتمر بكين، لأنه يمثل نقلة كيفية فى أداء هذه الجماعات، مما يعكس استراتيجية جديدة فى التعامل مع قضايا المرأة على الصعيد العالمى، واستيعابا لدرس مؤتمر السكان والتنمية الذى منى فيه هذا التيار بهزيمة واضحة، خاصة وأن مؤتمر القاهرة شهد تمثيلاً وحضوراً واضحاً للنساء العربيات؛ مما أظهر انفصال هذا التيار عن واقع ومطالب النساء العربيات عموما والمسلمات منهن خصوصا. على أن هذه الاستراتيجية الجديدة لاتعنى تغيرا حقيقيا فى مضمون موقف هذا الاتجاه من قضايا المرأة، وهو ما سنعرض له لاحقا فى تحليل أبرز الوثائق التى وزعها هذا الاتجاه فى مؤتمر بكين.

ويمكن القول أن تبنى موقف يدافع عن أهمية المشاركة للتعبير عن وجهة النظر الإسلامية فى مختلف قضايا المرأة وشئونها، كان هو الاتجاه العام الذى ساد صفوف التيارات الإسلامية فى مؤتمر بكين. وهو مخالف لموقف الأزهر الداعى للمقاطعة ومعاكس للاتجاه العام الذى كان يطالب بمقاطعة الدول الإسلامية لمؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة، والذى اكتفى فيه الاسلاميون بالادانة والسب. ومن ثم فإن الانتقال من موقف الاكتفاء بالنقد الى المشاركة الفعالة يمثل السمة الجديدة التى تستحق الرصد فى موقف الاتجاه الاسلامى من قضايا المرأة.

تمثلت هذه المشاركة الفعالة غير المسبوقة للمؤسسات الإسلامية الأقليمية والدولية فى الفترة السابقة للمؤتمر فى اصدار عدد كبير من البيانات والوثائق المتعلقة بالموقف الإسلامى من مؤتمر بكين ووثيقته. فقد أصدرت رابطة العالم الاسلامى بيانا من مكة قبيل المؤتمر بأيام قليلة، وصدر بيان آخر عن مجلس البحوث الإسلامية بالأزهر، وبيان عن بعض علماء الإسلام، كما أصدر المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والاغاثة، الذى اجتمع فى القاهرة قبل مؤتمر بكين بأسبوع، ملفا كاملا تم توزيعه فى بكين نفسها باللغة الانجليزية، بالاضافة إلى بيان من الجمعية الطبية الإسلامية. وتتميز هذه الاستراتيجية الجديدةبعدد من السمات الهامة لعل أبرزها:

١- العمل على الصعيد الدولى، من خلال مؤسسات اسلامية دولية تتجاوز المواقف المختلفة للدول الأسلامية، بما يمكنها من جانب من حشد أوسع عدد من الدول الإسلامية، وخاصة فى صفوف دول عدم الانحياز، ومن جانب آخر يساعد على تجاوز المواقف المتصلبة لبعض الدول كالسعودية التى قاطعت المؤتمر، وبحيث تتجاوز الاتجاهات المستمرة فى التعامل بالاسلوب السابق المعتمد اساسا على الادعاء بما ليس فى الوثيقة، وهو الأمر الذى أدى الى إضعاف تأثيره الفعلى رغم كل الضوضاء الاعلامية المتاحة، والذى كان سببا أساسياً فى هزيمة هذا التيار سابقا. وهذا نلاحظ أن الاتجاه الاسلامى بدأ يعمد الى تبنى فكرة الشبكات الدولية، وهى أداة أساسية فى الحركة النسائية العالمية.

٢- محاولة التأثير فى الآخر، وبشكل خاص محاولة الدخول الى دول العالم الثالث وخلق تحالفات مع القوى الأخرى وخاصة الفاتيكان والقوى المحافظة فى الغرب، واقتضى ذلك تطوير لغة خطاب هذا التيار التى نلاحظ فيها غياب مقولة المؤامرة الغربية المسيحية المستهدفة لأمة المسلمين، والتى استبدلت بمقولة المؤامرة على الاخلاق والقيم والأديان التى تستهدف شعوب العالم النامى. ومما له مغزى أن أهم الأوراق الموزعة داخل المؤتمر وهى ملف المجلس الاسلامى العالمى، تضمنت مقالا مطولا لسيدة غربية، حول موضوع النوع. ومن الهام أن نرصد هنا أن هذا الموقف هو فى الحقيقة انعكاس لموقف الفاتيكان، الذى بدأ هذه الاستراتيجية مبكرا منذ مؤتمر السكان، وحاول إظهار نفسه بمظهر المدافع عن دول العالم الثالث التى تحاول دول الغرب فرض النموذج الغربى للمرأة عليها.

٣- اظهار الاتجاهات الإسلامية بمظهر حضارى يهتم بالمرأة، فتم تشكيل لجان نسائية «عالمية»، مثل لجنة المرأة والطفل فى المجلس الإسلامى العالمى التى(تمت المسارعة بتشكيلها خصيصا لهذا الغرض وفقا لتصريح الأمين العام للمجلس (الشرق الأوسط ٩٥/٨/٢٧). كما تم حث عدد كبير من المنظمات النسائية الإسلامية على الاشتراك فى المؤتمر ووضع خطط تفصيلية للتنسيق فيما بينها (نفس التصريح للأمين العام) فشاهدنا تواجداً كبيراً لنساء مسلمات بالزى «الاسلامى» الايرانى من دول مختلفة وخاصة من المقيمات فى الدول الغربية، واللاتى يملكن ناصية اللغات الأجنبية، وهى استراتيجية قديمة يستخدمها هذا التيار فى اعطاء انطباع غير حقيقى عن مدى قوته وتشعبه، وقد وقعت

الصحافة العربية فى هذا الفخ، حيث كانت كل الصور التى تشير الى النساء المسلمات هى صور لنساء محجبات.

وقد انعكس هذا التوجه على أداء المجموعات الاسلامية المختلفة فى بكين، فتميز المؤتمر عموما بوجود مكثف ومنظم لمجموعات النساء (وليست مجموعات نسائية) الاسلاميات من دول مختلفة وبتحرك نشط مع تنسيق، عال مع القوى المحافظة فى الغرب وعلى رأسها الفاتيكان. وشهد المحفل غير الحكومى عددا كبيرا من ورشات العمل التى حضرتها وحاضرت فيها نساء مسلمات من عدد من الدول الإسلامية، وكان أنشطها وفود المنظمات «غير» الحكومية من السودان وإيران. بالاضافة الى بعض ورش العمل المشتركة مع المجموعات الغربية فى مظاهرة لادانة وثيقة المؤتمر والتى ظهرت فيها نساء مسلمات يقمن فى الغرب، وبعضهن يحمل جنسيات الدول التى يقمن فيها. كما واظبت هذه المجموعات على حضور ورشات العمل التى تقيمها المجموعات المدانة من وجهة نظرهم، وقمن بعمل لوبى على الوفود الحكومية من أجل تغيير الصياغات بما يتفق ووجهة نظرهم، فى محاولة مستميتة للتراجع عما تم اقراره فى وثيقة القاهرة.

أما فيما يتعلق بالأوراق التى تم توزيعها داخل المؤتمر، فيمكن القول بأن بعضها فقط هو الذى عكس الموقف المشار إليه عاليه. فقد تباينت البيانات والخطابات والتصريحات فى مواقفها بين الادانة الكاملة للمؤتمر ووثيقته، الى رؤية بعض الجوانب الايجابية فى الوثيقة أو المؤتمر. تعكس بعض الأوراق التى تم توزيعها داخل المؤتمر تغيرا فى شكل الخطاب «الاسلامى» المعتاد، المتميز بالهجوم السياسى التحريضى، وأن كانت تحمل نفس المضمون. من أبرز هذه الكتابات الملف الصادر عن لجنة المرأة والطفل، التابعة للمجلس العالمى للدعوة والاغاثة، والذى سنتناوله بالتحليل فى مقال منفصل فى هذا العدد.

ومن الهام هنا أن نشير الى أن الموقف الاساسى المطروح فى الأوراق المشار اليها يتطابق تماما مع الموقف الذى يتبناه الفاتيكان، الذى ينادى بأنها وثيقة غربية وبأن المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل هى دعوة للصراع والقضاء على الأسرة، وأن دور المرأة الرئيسى هو فى رعاية الأسرة وتربية الأبناء وهو ما يبرز الجوهر الحقيقى للحلف الدامى، و كشف زيف الطابع الاسلامى الذى حاولت المجموعات الاسلامية أن تكسب به مواقفها قداسة تعلو على النقاش والاختلاف. وقد كان ذلك مدعاة لقلق بعض الاتجاهات الاسلامية المحلية – جريدة «الشعب» القاهرية –من تطابق بعض المواقف الاسلامية مع الفاتيكان.

– المسيح يقول تحيا النساء؟ – انت لاتعرف كيف تقرأ ؟

المصدر : جريدة ٩٥ Vivree Beijing

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان :
٩ شارع رستم – جاردن سيتى – الدور السابع – شقة ٣٥ – القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. احمد عثمان (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبدالهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبدالمنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبرحمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
يحى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

المجلس الإسلامى العالمى

• رفض زيادة الموارد لتنفيذ برنامج العمل
• الحرية الجنسية للرجال فقط !

فى اطار الإعداد والتحضير لمؤتمر بكين، سارعت الأمانة العامة للمجلس الإسلامى العالمى للدعوة والأغاثة، وبالتشاور مع المنظمات الإسلامية الأعضاء باستكمال تشكيل لجنة المرأة والطفولة، وقد عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات فى جدة والقاهرة وعمان. واصدرت ملفاً باسمها قام بإعداده فريق من أعضائها وبعض الخبراء.

أهمية هذا الملف أنه يشتبك مع وثيقة بكين ويطرح صياغات بديلة للبنود المختلف عليها، بدلا من الاكتفاء بالادانة السطحية للوثيقة دون قراءاتها بعمق أو حتى دون الإطلاع عليها فى بعض الأحيان. كما أن الملف تخلص من الولولة حول المؤامرة الغربية لتقويض الإسلام والمجتمع الإسلامى، وحاول طرح توجهه فى اطار أوسع يشمل الأديان والقيم الروحية. وهو أمر وثيق الصلة بالحلف الجديد الذى نشأ مع الفاتيكان إبان التحضير للمؤتمر العالمى للسكان والتنمية الذى انعقد فى القاهرة ١٩٩٤، وإدراك أن الخطاب المحلى الذى يخاطب الشارع العربى ويستنفره بالادعاءات الكاذبة، لايتناسب والحلف الجديد. وهذا الموقف البراجماتى من الغرب يتضح بمقارنة الملف، بما تكتبه صحافة الإسلام السياسى المحلية فى مصر والعالم العربى.

ينقسم ملف اللجنة الى قسمين. أولا: بنود لم تتعرض لها بالتغيير إطلاقا إما لأنها توافق عليها تماما، أو مع بعض التحفظات، أو لأنها لم تستطع التوصل إلى بدائل أفضل، وهو ما يعنى موافقتها الضمنية عليها. ثانيا: هناك بنود اقترحت اللجنة تعديلات محددة لها.

الاتهامات والانتقادات

لا يختلف مضمون موقف المجلس عما تنادى به كل المجموعات الإسلامية الأخرى:

١– أن الوثيقة «مشوهة» بسبب «سيادة النظرة الضيقة المحدودة بهموم المرأة»، فهى مثلا تنادى بمزيد من الفرص والخدمات للأسر التى تعولها نساء، ولا تسعى للتدابير التى تبقى الآباء داخل الأسر.

٢– أن الوثيقة تحمل أجندة سرية، مثل الاستخدام المتكرر لمصطلحات مثل «تمكين النساء»، «المساواة التامة والكاملة»، والتى تضر بقضايا النساء لأنها تحمل مبدأ الصراع داخل الأسرة. ومثل «الحقوق الإنجابية للنساء» التى تترجم نفسها فى حق النساءفى قتل الأجنة، و «الحقوق الجنسية» التى تمثل دعوة للإباحية.

٣– أن الوثيقة رغم ضخامة حجمها، قد أغفلت مناطق مهمة مثل عدم الاعتراف بسيادة وأهمية القيم الأخلاقية والروحية، والتجاهل شبه التام لدور الدين فى المجتمع، وتحفل بالاستخدام المتكرر لتعبيرات من قبيل ويجب دون احترام لسيادة الدول والشعوب ولثقافاتهم وتقاليدهم الخاصة.

٤– الخلل الرئيسى فى الوثيقة، هو منهج الحتمية التى تقبل بالمشاكل الاجتماعية السائدة باعتبارها معطى حتميا، وبالتالى تركز على تخفيف الألم بدلا من علاج المرض. ويتضح ذلك فى الدعوة لعلاج الأمراض المنقولة جنسيا، بدلا من الدعوة لتغيير أنماط الحياة، وتنادى بالمسئولية فى أمور الجنس، لكنها لاتذكر الزواج، الوسيلة الوحيدة المعروفة لضمان المسئولية الجنسية.

تأييد افقار المرأة

ويعرض الملف لموقف المجلس من القضايا الرئيسية:

الاتهام الجاهز دائما لدى تيار الإسلام السياسى بخصوص الوثائق الدولية، هو أنها تهمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحاول جر الدول والمنظمات غير الحكومية فى

العالم الثالث الى قضايا فرعية هى قضايا الصحة الإنجابية والجنسية. وهذا الاتهام محبب لهم لأنه من زاوية اتهام سهل لايتطلب جهدا سوى توجيهه، وهو من زاوية أخرى يحقق شعبية واسعة عند القراء الذين لاتتاح لهم عادة فرصة الإطلاع على الوثائق الدولية.

ويتوقع المرء من اتجاه يقوم اتهامه الأول للوثيقة على إغراقها فى الحديث عن الأمور الجنسية وتجاهلها للقضايا الرئيسية التى تمس الدول النامية ومنها الدول الإسلامية، أن يكون نصل تعديلاته وموقفه المحدد من قضايا المرأة موجها للقضايا الهامة التى تناستها الوثيقة، وألا يقع فى شراك من أرادوا جر الدول النامية إلى قضايا هامشية، وحجب الاهتمام عن القضايا الهامة؛ ولكن القراءة المدققة للملف، توضح أن القسم الأعظم من التعديلات المقترحة كان منصبا على البنود المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية (تناولت الورقة حوالى ٨٠ فقرة بين الأقواس). أما الجزء المحدود الذى تصدت فيه الورقة بالتعديل لبعض القضايا المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنساء، فقد تركز فى مجرد إضافة صفة «الشاملة» حين يجيء ذكر التنمية المستدامة، وإضافة تعبير «بدون ربح» كلما جاء ذكر كلمة القروض للنساء.

الإنصاف وليس المساواة

ينتهى الشرح المسهب لكيف ساوى الإسلام بين المرأة والرجل، فى الحقوق والواجبات قبل أربعة عشر قرنا إلى رفض المساواة بين الرجال والنساء، فالمطلوب فقط تكامل الأدوار وليس المساواة الشكلية المجحفة بحقوق النساء. ولن تتحقق المساواة الحقة إلا بالاعتراف والقبول بالاختلاف بين الجنسين. ويكتسب هذا الاعتراف مغزاه، عندما تؤكد فقرات أخرى على «حقيقة وحتمية» الاختلافات فى التوجه الوظيفى، ونمط حياة كل من الرجال والنساء والتى تجعل من المنطقى أن تستثمر الأسر الفقيرة مواردها المحدودة فى تعليم الأبناء الذكور، باعتبار أنهم المسئولون فى المستقبل عن توفير الدخل للأسرة. المساواة خطأ لأنها ستضر بمصالح النساء، وتلغى الامتيازات والخدمات «الإضافية» المتاحة لهن، كالخدمات الصحية المتعلقة بدورهن الإنجابى، وبالتالى الإنصاف هو المطلوب وليس المساواة.

ويعتمد الملف على الحيلة القديمة، أى باستخدام مقتطفات لا يعلم أحد مصدرها مثل شعار «الوضع البيولوجى ليس قدراً» الذى تتبناه المجتمعات الصناعية الأكثر تقدما؟!؟، وانطلاقا من ذلك يطالب الملف بمزيد من الخدمات، وليس الحقوق، للنساء من أجل تحقيق المساواة الحقيقية. لكن هذا الكرم الحاتمى سرعان ما يتضح مداه، عندما نتناول التعديلات الأخرى المقترحة، فالملف يقترح إلغاء توفير تمويل كاف، والاكتفاء بزيادة التمويل، فيما يتعلق بالمشروعات المدرة للدخل للنساء الفقيرات والمحرومات، بالإضافة إلى المقترح المكرر بإضافة «مع مراعاة القوانين الوطنية» فى كل فقرة تتعلق بحقوق النساء، بحيث يتم تأييد الواقع الذى تكرسه هذه القوانين، وبحيث يتحول الحديث عن أى إجراءات أو وثيقة دولية إلى مجرد لغو فارغ.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية للنساء

تناقض أوراق الملف نفسها، فبينما تعترف الورقة الثانية بأن ظاهرة الأسر التى تعولها نساء موجودة وفى تزايد مستمر، نجد أن التعديلات تقترح إضافة «حيث توجد مثل هذه الأسر». لكن الأهم هو كيف يرى المجلس أسباب هذه الظاهرة، فهى... «نتاج مباشر لتحلل الأسرة، وإهمال الرجال لمسئولياتهم الأسرية والناجم عن تهميشهم المتزايد داخل الأسرة، وكذلك القبول الاجتماعى المتزايد بنظام الأسرة المكونة من الأم العزباء فى بعض المجتمعات . ولاتهتم الورقة بشرح مظاهر «تهميش الرجال»، بل تكتفى باعتبارهم مجلى عليهم، فى تجاهل فظ للحقائق المعروفة. ومن هنا فان أى حديث عن «تمكين» النساء، يقابل بالرفض التام لأنه يدعو الى الصراع بين الرجال والنساء.

من ناحية أخرى فان التعديلات المقترحة فى الملف فيما يتعلق بحق النساء فى إدارة الموارد، كانت من حيث الأساس إزالة الفقرات المتعلقة بضرورة تخصيص الموارد بشكل مناسب، وتدعيم حق النساء الإنسانى فى الحصول على وإدارة الأراضى والممتلكات والائتمان، بصرف النظر عن القوانين العرفية، والتقاليد والممارسات المتعلقة بالإرث والزواج. وبدلا منها اقترحت الورقة صياغة بديلة هى.. ينبغى تدعيم حق النساء فى إتاحة عادلة وإدارة نصيبهن القانونى من الأرض والممتلكات مع الاحترام الكامل لكل القيم الدينية والأخلاقية للبلدان المختلفة. أى بمعنى آخر الحفاظ على الحالة الراهنة.

العلاقات الجنسية

اهتمت التعديلات المطروحة برفض الفقرات المتعلقة بالسلوك الجنسى والإنجابى المسئول للرجال. ويأتى هذا فى سياق موقف متناقض من موضوع العلاقات الجنسية. فبينما

يرفض الملف ما هو معروف من ارتباط الزواج المبكر بمشاكل الصحة الإنجابية للنساء، ويقترح استبدال تعبير الزواج المبكر بالجنس المبكر فى أكثر من موضع، فان هذا الموقف الأخلاقى من الجنس خارج العلاقة الزوجية، لايسرى إلا على النساء، أما الرجال فهناك إقرار ضمنى بسلوكهم الجنسى غير المسئول خارج علاقات الزواج، فالتعديلات المقترحة على الفقرات المتعلقة بالسلوك الجنسى المسئول، تنادى من جانب بإلغاء الجمل التى يرد فيها «تعبير السلوك الجنسى والإنجابى المسئول»، وتطرح من جانب آخر إضافة «لأنه من الواضح أنه خارج الزواج لايمكن دفع الرجال على تحمل المسئولية عن سلوكهم الجنسى.» و «... لن يكونوا أبدا.... إلا فى اطار الزواج»!!

لقد حاول الملف تبنى موقف مختلف شكليا، وأن يشارك بدلاً من الموقف السلبى المقاطع، وهذه خطوة هامة، لكنها ذات حدين، فإذا كان مثل هذا الطرح قد يفيد فى تغيير صورة الإسلام السياسى فى اللحظة الراهنة، فانه على المدى البعيد يمثل مأزقا حقيقيا، حيث أنه يكشف زيف القداسة التى تحاول هذه التيارات الالتحاف بها باسم الإسلام، فالمناقشة الملموسة التى يخرط فيها توضح أكثر الموقف الأبوى المعادى لحقوق المرأة داخل هذه التيارات، وهشاشة ادعاءاتها عن تبنى القضايا الأساسية للنساء فى دول العالم الثالث. كما أن المناقشة الملموسة توضح أيضا الانتقائية الأنانية، حتى فى الجوانب التى يؤيدون فيها حقوق النساء فى بعض المواضع، فالحديث عن اغتصاب النساء فى الحروب باعتباره جريمة حرب، أمثلته الوحيدة هى البوسنة والهرسك، بينما تغمض العين تماما عن ما يحدث للنساء بأيدى الأسلاميين فى الجزائر أو السودان. والحديث عن عدم التمييز ضد النساء يتجلى فى تمييز فرنسا ضد النساء المسلمات اللاتى يرتدين الحجاب، أما تصدى رموز إسلامية كبيرة بالتشكيك فى عفاف النساء المسلمات اللأتى لا يرتدين الحجاب والصمت عن قتلهن، فلا يعتبر تمييزا بسبب الزى.

أن مأزق الخطاب الإسلامى المتعلق بالمرأة، السائد بين تيارات الإسلام السياسى فى اللحظة الراهنة وثيق الصلة بالصراع الدائر بين قوى التحديث، وقوى السلفية داخل الفكر الإسلامى عموما، ولن يمكن لهذا الاتجاه أن يتبنى مواقف حقيقية مع مصالح النساء، إلا بازدهار قوى التجديد والاجتهاد، وهى للأسف ذات وزن رمزى فى اللحظة الراهنة.

أسماء منسية من الجزائر

ياسمين دريسي
ماليكة صبور
رشيدة حمادي
صحفيات قتلن بسبب مهنتهن

كريمة بلحاج
موظفة بادارة التحقيقات الجنائية

نبيلة شاهين
من حركة النساء الديموقراطيات

كاتيا بن جانا
طالبة – ١٦ عاما – قتلت برصاصة من الراس لأنها رفضت ارتداء الحجاب

فاطمة غضبان
طالبة – ١٥ عاما – انتزعت من فصلها وتم ذبحها أمام زميلاتها فى المدرسة.

المصدر : بيان مجموعة ٩٥
المغاربية من اجل المساواة

اغتصاب ثورى!

ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية حول «الأوضاع في ايران» أن سجينات صغيرات السن أرغمن علي الدخول في عقود زواج مؤقتة مع رجال الحرس الثوري، ثم اغتصبن ليلة إعدامهن.

وقد قال بعض السجناء السابقين لمنظمة العفو الدولية أن رجال الحرس الثوري يتبجحون بمثل هذه الأفعال أمام السجناء، ويهددونهم بعقد زواج مع ذواتهم من النساء. ورغم أن المنظمة لم تتمكن من إثبات هذه التقارير، فإن السجناء السابقين كانوا واثقين من صحتها، وكانوا خلال مكوثهم في السجن يعيشون في خوف دائم من مثل هذه الإعتداءات.

حقوق المرأة
بين المواثيق الدولية
وفكر الحركات الاسلامية

فى اطار برنامج المرأة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، أعد الباحث السودانى عمر القراى دراسة مفصلة حول حقوق المرأة بين المواثيق الدولية وفكر الحركات الاسلامية. وتقدم الدراسة اجتهاداً فى معالجة اشكالية اساسية تواجه مبادئ حقوق الانسان فى العالم العربى والاسلامى، وهى مدى توافق حقوق المرأة المنصوص عليها فى المواثيق الدولية مع حقوقها فى الفكر الاسلامى المعاصر، منتهجة فى ذلك النظر الى فكر المدارس والحركات الاسلامية والمذاهب الفقهية، وذلك انطلاقا من ان هذه المذاهب والتيارات هى الاكثر تأثيراً فى قبول أو رفض المجتمعات لمبادئ حقوق الانسان.

تنقسم الدراسة الى خمسة فصول، تناول الفصل الأول «حقوق المرأة فى القانون الدولى لحقوق الأنسان» فيما تناولت الفصول الأربعة التالية «حقوق المرأة فى الفكر الاسلامى السلفى» و«الحركات الاسلامية الحديثة»، «فكر رواد النهضة والاصلاح» و«حركة الأخوان الجمهوريين» يناقش الباحث فى الفصل الأول موقف الشرعية الدولية لحقوق الانسان من حقوق المرأة مشيراً إلى أنها تكفل لها حق المساواة التامة مع الرجل، وملقيا الضوء على العديد من حقوق المرأة التى تمثل موضع اشكاليات للثقافة العربية مع الشرعية الدولية لحقوق الانسان مثل الحق فى المساواة التامة بين الرجل والمرأة فى عقد الزواج واثناء العلاقة داخل المؤسسة الزوجية وعند الخروج منها بالطلاق، وموقف المواثيق الدولية الرافض لتعدد الزوجات، واقرارها بحق التساوى فى توزيع الميراث، ورفضها اى قيود تتعلق بحركة المرأة فى المجتمع على قدم المساواة مع الرجل. وذلك أيضاً إقرار بالمساواة التامة بين المرأة والرجل فى حق العمل وفى الأجر المتساوى وفى كافة الحقوق الاقتصادية التى يقدمها المجتمع لأفراده ويطالبهم بها كالضرائب وللمنح الاقتصادية.

وفى الفصل الثانى «حقوق المرأة فى الفكر الاسلامى السلفى التقليدى» يتناول الباحث المذاهب الاربعة لأهل السنة (الشافعى والحنبلى والمالكى والحنفى) ملحقا بهما أراء بعض العلماء السلفيين المعاصرين (المودودى، ابن باز) مشيراً إلى اعتماد هذا الفكر على ماورد ؛ تفاسير المقبولة لديه (تفسير ابن عباس، الجلالين، القرطبى ، الرازى، الدسقى، ابن كثير) اعتماداً مطلقا وكأنها النص ا قدس نفسه، وذلك الى الحد الذى يربط بين الأحاديث بما ورد ، ها من احكام وتفسيراتها، وبين الايمان الدينى، معتبرين ان هذه التفسيرات تمثل رأى المصدر الإلهى الأعلى، وهو مايرى الباحث انه يغلق الباب امام أى فرصة للتفكير الا بغرض المزيد من التقبل.

ومن ثم وترتيبا على ذلك النهج، اتى موقف تلك المدرسة الفقهية، ملتزما بما ورد بتلك التفاسير، ففيما يخص مفهوم القوامة مثلا يرون أن للرجل القيادة والوصاية على المرأة داخل الاسرة وفى المجتمع، وعلى المرأة واجب الطاعة التامة للرجل فيما ليس فيه معصية لله، وعلى سبيل المثال ليس لها ان تتنقل أو تسافر أو تخرج من منزله بغير حاجة إلا بإذنه. وجاء أيضا تعريفهم للزواج بأنه يقوم فى الأساس على حق الرجل فى الاستمتاع الجنسى بالمرأة، وبالاضافة إلى ذلك فهم يرون أن الأصل فى الاسلام هو تعدد الزوجات، وهم ان كانوا قد اتفقوا عموما على حق المرأة فى الدخول فى مؤسسة الزواج باختيارها إلا أنهم يرون انه ليس لها نفس الحق فى الخروج منه بتطليق نفسها. وحول الحقوق السياسية للمرأة تجدهم يجمعون على عدم احقية المرأة فى تولى الرئاسة فى العمل السياسى أو القيادى او أى منصب يجعل لها الولاية على الرجال، وفيما يخص شهادة المرأة يرى جمهور فقهائهم عدم قبول شهاداتها فى الحدود، فيما تجئ شهاداتها فى الأموال منقوصة حيث شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل، ويأتى ايضا نصيب المرأة فى الميراث نصف المقرر للرجل. ويلاحظ الباحث هنا أن تبرير إعطاء الرجل ضعف نصيب المرأة فى الميراث يرتكن على كونه مكلفاً بالإنفاق عليها، وأن تلك الحجة هى التى اعتمد عليها جميع الفقهاء والمفكرين السلفيين ثم نقلها عنهم مفكرى التيارات الإسلامية الحديثة كما هى دون تمحيص لمدى انعكاس ذلك فى الواقع الراهن.

هذا ويخلص الباحث إلى أن موقف هؤلاء الفقهاء والمفكرين أن المرأة وإن كانت إنسان له قيمة فى ذلك إلا أنها لا تساوى الرجل فى الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية، مرجعاً تبنى الفقهاء القدامى لتلك النظرة لحقوق المرأة إلى إنعزال المرأة عن المجتمع فى ذلك الوقت ومن ثم فلم تكن هناك حاجة ماسة إلى إعطائها حقوقاً تتناسب مع دورها فى المجتمع.

الأخوان المسلمون

وفى الفصل الثالث «حقوق المرأة فى فكر الحركات الاسلامية الحديثة» تناول الباحث موقف جماعة الاخوان المسلمين ومن اتفق معهم بهذا الصدد، موضحا ان مواقفهم فى معظم القضايا جاءت متفقة مع مادرج عليه الفكر الاسلامى السلفى، محاولين جهدهم تبرير مواقفهم الأمر الذى جعلهم ينطلقون وينتهون عند محدداتهم العامة، وهو مايتأكد عند مراجعة مواقفهم من القوامة، وشهادة المرأة وميراثها، ومن ناحية اخرى فقد أتى رأى معظم التيارات الاسلامية الحديثة فيما يخص تعدد الزوجات ان ذلك لايعتبر حكما مطلوبا اليوم بل يفضل عليه زواج الواحدة، إلا أن أياً منهم لم يقبل بتقييد التعدد أو منعه بالقانون استناداً إلى ان اباحته مقيدة بالعدل وان العدل غير ممكن التحقق، وهو مايفسره الباحث باتفاقهم مع الفقهاء السلفيين فى أن العدل المقصود هو العدل المادى.

وتكشف الدراسة عن تباين موقف تلك الحركات بل وموقف المفكرين القدامى والمحدثين داخل نفس الحركة من قضية الحقوق السياسية للمرأة، ففيما يخص حركة الاخوان المسلمين، نجد حسن البنا ينفى حق المرأة فى الانتخاب أو الاشتغال بالمحاماة مثلا، على حين نجد أن احد البيانات الأخيرة لتلك الجماعة فى ١٩٩٣ يؤكد على حق المرأة فى المشاركة فى الانتخاب كمرشحه وناخبة، وعلى حقها فى تولى جميع الوظائف وذلك ماعدا رئاسة الدولة... كذلك تأرجح رأى الحركات الاسلامية المعاصرة مابين الموافقة على خروج المرأة للعمل والمشاركة مع ارتداء الزى الاسلامى، وما بين التأكيد على أن بقاءها فى دارها هو الأفضل لها من أى شئ آخر، على حين يبرز رأى آخر يركز على أن خروج المرأة ومشاركتها تأتى انطلاقا من حاجة التنظيمات الاسلامية السياسية لذلك.

وفى نهاية الفصل يذهب الباحث إلى شيوع كتابات لمفكرين اسلاميين معاصرين، يرون أن المرأة والرجل متساويان تماماً، وأن حقوق المرأة مكفولة فى الفقه الإسلامى. ويشير هنا إلى حرص هذه الكتابات على عدم الخوض فى التفاصيل، ولاتقف عند اى من الآيات أو الأحاديث وإنما تكتفى بالتعميم، الأمر الذى يجعلها لاتستند على أى أدلة، ومن ثم فهى لاتصمد أمام أى مناقشة موضوعية.

ويشير الكاتب إلي أن فكر معظم الحركات الإسلامية الحديثة يعمل جاهداً على تبرير ما أنتهى إليه الفكر السلفى التقليدى فيما يخص حقوق المرأة، وهو ما يكشف فى رأيه عن الحاجة الماسة إلى أجتهاد جديد يسمح لنا بتجاوز تلك الحالة، وأنه وإن كان لا يؤيد تعدد الزوجات ويفضل عليه زواج الواحدة، فإنه مع ذلك لم يجرؤ على المطالبة بالحد منه أو الغاؤه صراحة.

رواد الاصلاح الإسلامى

تناول الباحث «حقوق المرأة فى فكر رواد النهضة والاصلاح» فى الفصل الرابع من الدراسة، موضحا ان أفكار هؤلاء الرواد جاءت مرتبطة الى حد كبير بما حاولوا طرحه من مشروع للنهضة، بالاستفادة من انجازات الحضارة وذلك دونما تفريط فى التراث والثقافة، وحرصوا على إعمال الاجتهاد لحل المشكلات القائمة حينئذ، ومن ثم نجدهم يؤكدون على أهمية التعليم.

وهنا يمكننا أن نرصد اهتماما بالغا بتعليم المرأة، وذلك انطلاقا من انه من اهم الخطوات فى سبيل تحقيق المساواة، وان نرصد ايضا تطوراً ملحوظا داخل فكر الاصلاح نفسه ففيما يرى الرواد الأوائل أمثال الافغانى ومحمد عبده أن المرأة مساوية للرجل مع الابقاء على احكام قررت عدم المساواة بل وقبول مبررات تلك الأحكام، نجد من الرواد المتأخرين – امثال الطاهر الحداد – من يرى ان المساواة تامة وان الأحكام المخالفة لها يجب أن تتغير. ويرجع الباحث ذلك التطور الى تأثر كل من هؤلاء الرواد بالأفكار المطروحة فى مجتمعه.

ويشير الباحث الى أن آراء رواد النهضة قامت بالأساس على الخطب المعممه وعدم مناقشة الأحكام الواردة فى النصوص، وهو مايشير الى انهم لم يملكوا البديل من داخل الدين نفسه، وهو مايستند إليه معارضوهم فى تقويض دعوتهم بالاشارة الى انها لاعلاقة لها بالدين.

الاخوان الجمهوريون

وفى الفصل الأخير يناقش الباحث موقف حركة الاخوان الجمهوريين من حقوق المرأة، موضحا أنها تتبنى فهما خاصا يرى أن محتوى القرآن والسنة يكشف عن مستويين لرسالة الاسلام الأولى: هى الفترة المكية حيث ورد بها رسالة الاسلام الخالدة الأساسية.. رسالة تؤكد الكرامة الأصيلة لكافة البشر ودونما اعتبار للجنس أو العقيدة أو العرق أو غير ذلك، وقد تميزت تلك الرسالة بالمساواة بين الرجال والنساء وحرية الاختيار الكاملة فى أمور الدين، لكن حين رفض المشركون هذا المستوى الرفيع للرسالة فى عنف وبغير منطق، بدا واضحا أن المجتمع ككل ليس مستعداً بعد للأخذ بها، فجاءت الرسالة الثانية فى الفترة المدنية أكثر واقعية ونفذت احكامها ونسخت احكام الرسالة فى الفترة المكية، غير انهم يرون أن هذا النسخ ليس أبديا، وانما أجل العمل بها إلى حين توافر الظروف المناسبة فى المستقبل، مدعين بأنه قد حان الوقت للأخذ بتعاليم القرآن المكى.

وترتيبا على تلك النظرة، ترى حركة الاخوان الجمهوريين أن الاسلام فى جوهره يقوم على المساواة التامة بين الرجال والنساء. المساواة فى فكرهم مدلول اجتماعى يترجم الحقوق فى المجتمع، ولذلك تقوم المساواة عندهم وان وقع الاختلاف بين الرجل والمرأة فى الخصائص النفسيه والعضوية.

وفيما يتعلق بالقوامة يرون انها وضع مرحلى اقتضاه قصور المرأة وقصور المجتمع فى العهود السابقة، لذلك جاءت القوامة مشروطة بالانفاق والفضيلة، إلا أن هذه الفضيلة ليست قيمة مطلقة لصالح الرجال بل قيمة نسبية تختلف باختلاف المجتمعات، ففى المجتمع الماضى الذى نزلت فيه الآية كانت الفضيله فى قوة العضل وشدة البأس، ولذلك كان للرجل القيمة الزائدة لأنه يملك هذه الخصائص، ومع تطور المجتمع تحولت فيه القيمة من القوة إلى العقل والخلق، وحل القانون محل القوة البدنية، وبذلك تجرد الرجل بالتطور من القيمه الزائدة التى كان يتمتع بها فى الماضى ونال بسببها حق القوامة على المرأة. ومن ثم تسقط القوامة بسقوط شروطها، ويصبح للمرأة الحق فى الخروج للمجتمع وفى التعليم والعمل حيث تنفق على نفسها وتمتلك بذلك السيادة على مصيرها.

وبنفس المنهج عالج الفكر الجمهورى العديد من القضايا مثل تعدد الزوجات حيث تناول مفهوم العدل نفسه واختلافه بين المجتمع الماضى والمجتمع الحاضر. ذلك أن المرأة لما كانت فى الماضى قاصرة عن الرجل فإن العدل تجاهها يقوم بمجرد التساوى فى القسمة الظاهرية للأشياء وإن كان قلبه يميل لسواها، أما بالنسبة للمرأة المعاصرة المؤهلة للمساواة التامة مع الرجل فإن العدل لا يقوم بالقسمة الظاهرية فقط، وانما يشمل حتى ميل القلب لأنها كفؤ للرجل فيجب معاملتها بالتساوى معه. وفى هذا المستوى لا يمكن الموافقة على التعدد لأن ميل القلب لا يتم بالعدل إلا لواحدة فقط. وايضا اعتبر الجمهوريون ان الأحكام الخاصة بزى المرأة هى احكام مرحلية لم تعد صالحة لهذا العصر.

هذا وقد خلصت الدراسة الى أن الاسلام غنى بامكانات التعبير عن كافة الايجابيات فى الفكر الانسانى، وان الثقافة العربية والاسلامية تعد معينا ثريا يمكن أن يستخرج منهما المعانى الرفيعة التى تنسجم تماما مع ماوصلت اليه البشرية الحاضرة من تطور خاصة فى مجال فكر حقوق الانسان.

انجيل المساواة

طبعة جديدة من إنجيل العهد الجديد على وشك الصدور من دار نشر جامعة أكسفورد، تحتوى على تعديلات هامة فقد تغيرت عبارات كانت تحمل معنى أو توحى بأن «الرب» ذكر مثل عبارة أبانا الذى فى السموات، التى أصبحت «أبانا وأمنا الذين فى السماوات» وكذلك حذفت كلمة MAN عندما كان المقصود بها لا انسان، تبرئة للدين من تهمة التحيز الجنسى ضد المرأة.

جميل مطر – الأهرام – ١٧ سبتمبر ١٩٩٥.

الخطاب الإعلامى للإسلام السياسى

حول مؤتمر بكين

سهام عبدالسلام

مازالت المفاهيم الأبوية سائدة فى العالم بشرقه وغربه وهو على أبواب القرن الحادى والعشرين. ورغم تزايد جهود المفكرين والمشرعين لدفع التطور الاجتماعى للحاق بالتطور التقنى الذى حققته البشرية، إلا أن المناوئين لتلك الجهود لا يكلون عن رفع أصواتهم بالتهويل والوعيد كلما طرحت قضايا المرأة على بساط البحث. يتصدر أنصار الإسلام السياسى أينما وجدوا صفوف هؤلاء المناوئين، مدافعين عن المفاهيم الأبوية، ومسبغين عليها ثوب القداسة لينقلوها من الفضاء الاجتماعى النسبى القابل للتطوير والمناقشة إلى الفضاء اللاهوتى المطلق، حيث النقاش كفر، والتطور قد بلغ مداه وسكن. وقد ذخرت الصحافة فى غضون مؤتمر بكين بكتابات رموز الإسلام السياسى، وأحاديث صحفية معهم. وفيما يلى تحليل لاهم ملامح خطاب الإسلام السياسى، الرسمى كما ظهر فى بعض الصحف المصرية، والعربية الدولية.

الملامح العامة للخطاب

الملمح الاساسى لهذا الخطاب هو ابتعاده عن الطابع العلمى للتحليل السياسى وإغراقه فى الغوغائية وإطلاق القول على عواهنه بغية تهييج رجل الشارع. يتضح هذا من كم الأكاذيب التى وردت فى كتابات أنصار التيار الاسلامى حول نصوص وثيقة بكين ومراميها دون استشهاد بتلك النصوص ليقارن القارىء بين رأى الكاتب وبين النص الفعلى، ومن هنا «يلقنه» المقال أن الوثيقة إباحية تدعو الى الشذوذ، إلى تحويل البشر إلى مسوخ لا هى بالذكور ولا بالإناث، وتهدم الاسرة، وتفتح الباب للجاسوسية والتدخل الأجنبى فى شئون بلدان العالم الثالث، الى آخر هذه الافتراءات غير الموثقة. ولا يخرج بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عن هذا المنوال فى نسخته المنشورة بجريدة الأهرام فى ١٩٩٥/٨/٢٢. لكن مجلة الأزهر – بوصفها مجلة نوعية متخصصة – احالت القارىء فى الهوامش إلى أرقام البنود التى ينتقدها، وهو نهج انتهجته قلة من كتاب هذا التيار أيضا فى كتاباتهم للصحف اليومية والاسبوعية، وهى الأهم فى تشكيل الرأى العام، فأين هو قارىء الجرائد الذى سيسعى للحصول على وثيقة دولية لمضاهاة بنودها بأقوال كتاب يعتقد أنهم يتحدثون بما يرضى الله، فيأخذ كلمتهم على محمل الصدق دون أن يكلف نفسه عناء تمحيصها، مصداقا للقول الشائع (علقها فى رقبة عالم واطلع سالم).

ومن النماذج الدالة على تهافت هذا النهج فى الخطاب السياسى ما كتبته د. زينب عبدالعزيز فى جريدة الأخبار بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٦، تعيب ضمن ما تعيبه على الوثيقة أن بها بندا يجعلها ملزمة. وبغض النظر عن اختلافنا مع الكاتبة فى هذا الرأى، فبدون ضمان الإلتزام بوثيقة هى منهاج عمل تتحول الى حبر على ورق، إلا أن أرقام البنود التى توردها تنم عن أنها لم تدرس الوثيقة التى تنتقدها اصلا. تذكر الكاتبة فى هذا الصدد البندين ٢٣٠ د ، ح. وبالرجوع إلى الوثيقة، نجد أن هذين البندين لا يتناولان وثيقة بكين، التى كانت فى ذلك الحين قيد البحث والنقاش، بل يتناولان إجراءات مقترحة لإعمال وثيقة أخرى تماما أقرت بالفعل، هى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها ١٨٠/٣٤ فى ١٩٧٩/١٢/٨(١)، والتى صدقت مصر عليها ووقعت فعلا، وهى تلتزم بمقتضى ذلك بمراعاة أحكامها، وبالامتناع عن أى أفعال من شأنها إبطال الهدف من الاتفاقية(٢). فما وجه الاعتراض إذن على هذين البندين،

وما علاقتهما بخطاب سياسى ناقد لوثيقة بكين، اللهم إلا التلاعب بانفعالات القراء وتغييب وعيهم!

خطاب ديماجوجى

ملمح آخر لذلك الخطاب هو المنطق الأعرج، الذى يترك ما تطرحه الوثيقة فعلا ليفرض عليها مهام تخرج عن نطاقها، ثم يصرخ بإدانتها لأنها لا تفى بتلك المهام. يبدو ذلك فى الكتابات الى تتصايح : «الوثيقة لا تطالب بمحاكمة مجرمى الحرب»، «لماذا لا تدهى الوثيقة عن الفحشاء؟» ، «إن لفظ الجلالة لم يرد بالوثيقة أبداً»، «لقد تناولت الوثيقة الأمراض الاستوائية فى مناسبتين بينما تحدثت فى ٤٠ موضعا عن الأمراض الجنسية المعدية وصحة الأم والاجهاض.. الخ»، متجاهلين فى خلطهم هذا ان الوثيقة منهاج إجرائى لاحقاق حقوق النساء فى كل العالم وليست وثيقة سياسية ولا كتاب وعظ أو دين معين، ولا مذكرة عن أمراض المناطق الحارة. إن هذا المنطق الأعرج علامة دالة على خروج خطاب الإسلام السياسى بخصوص وثيقة بكين على الأسس المعروفة للتحليل السياسى العلمى، إذ يخلط بين المفاهيم، مما لا يجعله صالحا لتغيير الواقع إلى الأفضل، ويقصره على تأليب الشارع ضد الوثيقة.

لا عجب فى اتصاف هذا الخطاب بتلك الملامح، وهو الذى ينطلق من افتراض أولى مسبق بأن الوثائق الدولية ليست إلا مؤامرة ضد الإسلام. لذلك تبدأ الكثير من المقالات والكلمات لرموز هذا الاتجاه بنقد نمط الحياة الغربى، أو مهاجمة الأمم المتحدة بوصفها ليست جهة أخلاقية يعتد بها ووثائقها لا تستحق الثقة، كما قد ينطلق الخطاب من افتراض مسبق بأن الوثيقة تهاجم الإسلام، فيترك مناقشة بنودها ليدافع عن الإسلام الذى كرم المرأة، ويشمل هذا الدفاع الجوانب الإيجابية، كحق المرأة فى ذمة مالية مستقلة، كما يشمل أيضاً كل المظالم الاجتماعية التى اتخذت صبغة القداسة الدينية عبر تفسيرات فقهية طرحت فى أزمنة تدنى فيها وعى المرأة بحقوقها حول تعدد الزوجات، وضربهن، والختان... الخ. بل تصل هذه الضلالات الاضطهادية الى حد قول بعض هؤلاء المتحدثين والكتاب بأن وثيقة بكين تتضمن أفكاراً صهيونية!.

والغريب أنهم يلجأون فى محاولتهم لإثبات علو مكانة المرأة فى الإسلام إلى المقارنة بنماذج أكثر ظلما للمرأة من بعض الأحكام الفقهية الاسلامية، سواء كانت نماذج من الثقافة الغربية (عدم المساواة فى الأجر، تلقيب الزوجة بلقب زوجها) أو من فترة ما قبل الإسلام (وأد البنات، إطلاق تعدد الزوجات دون حد أقصى، توارث النساء) ولا يقارنون أبدا وضعها فى ظل هذه الأحكام الفقهية بنموذج حقوق الإنسان الأكثر تقدما وانطلاقا من معطيات العصر وتلبية لمطالب النساء فيه.

ضد المرأة

وقد استغل الاسلام السياسى فرصة بروز مؤتمر المرأة ببكين الى موقع الصدارة الإعلامية فى صيف ١٩٩٥ للترويج لآرائهم الخاصة فى المرأة، وإضفاء القداسة على ما يريدون تكبيلها به من تقاليد متخلفة. انهم يرفضون المساواة من جهة المبدأ، وقد استنكر أحد المتحدثين الايمان بالمساواة كقيمة أخلاقية مطلقة «مساواة المرأة بالرجل، بالقرد، بالحشرة أيضا، وهذا نوع من أنواع المساواة(٣)».

ويرى هذا الخطاب أن قضية حقوق المرأة غير منطقية، ففى تفسيرهم أن الاسلام لا يعترف بكائن ذى إعتبار يسمى المرأة كفرد مستقل ذى حقوق فهى لا تعرّف فى الإسلام – من وجهة نظرهم – إلا ملحقة برجل زوجة، أو أختا، أو ابنة، أو قريبة له، وهذا منطقى فى إطار نظرتهم للمرأة ككائنة «فلتانة، بفطرتها، تنتظر من يبيح لها الخروج على الأخلاق فتتحلل منها، وان ما يعصمها من ذلك هو تقييدها وتعيين رقيب رجل عليها، فتمكين المرأة ومساواتها بالرجل من هذا المنظور أدوات هدم لا بناء للمجتمع.

ومن هذا المنظور أيضا يسحب خطاب الإسلامى السياسى عباءة القداسة لتتجاوز الأطروحات الدينية وتغطى الممارسات المتخلفة ضد المرأة، التى تقع فى إطار العادات الاجتماعية والموروث الحضارى، إذ تكرر فيه رفض التوصية بإلغاء تلك الممارسات. ومن أمثلة هذا التعسف ما نشرته جريدة (المسلمون) فى ٩٥/٩/٨ على لسان د. رافل ظافر عضو وفد التجمع الإسلامى فى أمريكا الشمالية فى سياق اعتراضه على انتقاد ممثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لموقف شيخ الأزهر من الختان، إذ يقول د. رافل «أن ما أباحه الله جل وعلا ليس محلا للتحريم من أحد من البشر»، كاشفا عن جهله بالاسلام الذى يتحدث باسمه، فالقرآن الذى هو كلام الله جل وعلا فى الضمير الإسلامى وما عداه كلام بشر مهما بلغت درجة قداستهم لم يرد به ذكر للختان.

وقد لجأ أنصار الإسلام السياسى أحياناً لإثبات حجية مهاجمتهم للوثيقة لاختلافها عن رؤاهم الخاصة فى موضوع حقوق المرأة إلى براهين ضعيفة، كالإحصاءات العددية التى لا معنى لها دون دراسة مضمونها ودلالاتها، كقولهم بأن القرآن قد ذكر المرأة فى آياته ٥٩ مرة بينما ذكر الرجل ٥٧ مرة(٤)، أو أن لفظ الأم لم يذكر بوثيقة بكين سوى ٦ مرات بينما ذكرت المرأة ككائن اجتماعى يختلف عن الرجل أكثر من مائة مرة(٥). وفى أحيان أخرى يظهر ضمنا فى حججهم تناقض واضح مع انفسهم وكيلهم بمكيالين كمهاجمة المساواة الكاملة بين الجنسين لأنها «تتضمن المساواة فى الفوضى الجنسية للجميع ولجميع الأعمار(٦)، كأن هذه الفوضى مسموح بها أصلا فى الاسلام ولأعمار معينة والعيب فقط لو سمح بها للنساء أيضا، علاوة على أن هذا الفهم لمبدأ المساواة فهم مغلوط. ومن أمثلة ذلك التناقض القول بأن النساء العربيات اللاتى يطالبن بالمساواة مع الرجال يحاكين فى ذلك المرأة الاوروبية، وهو ما يتناقض مع ما يقوله هذا الخطاب من أن الإسلام كفل مساواة المرأة بالرجل قبل أن يكفلها الغرب.

خطأ مقصود

ان التوصية الخاصة بالصحة الانجابية التى تتضمن الحقوق الجنسية، مقصود بها حق المرأة فى المعلومات الخاصة بصحتها كامرأة، بعد أن أثبتت الدراسات والابحاث أنها لا تعرف هذه الحقائق، وبذلك تتعرض للكثير من المشاكل الصحية أن كلمة الحقوق الجنسية لا يمكن تفسيرها على أنها «الحرية الجنسية»، كما يحلو لمن يريدون ترجمة خاطئة. أن كل البلدان التى اشتركت فى وضع هذه التوصية بلاد لها دياناتها التى تعارض الحرية الجنسية وحرية الاجهاض، ولها عاداتها وتقاليدها، وليس كما يظهر من صور الاعلام الذى يبحث عن الاثارة، لذلك فان هذه التوصية تحترم عادات وتقاليد كل الشعوب المشتركة فى المؤتمر، ولا تمثل أى اتجاه سلبى نحو الأديان السماوية.

علية البندارى
المدير التنفيذى لادارة الصحة الانجابية والأيدز

خطاب لا أخلاقى

والملمح الاخير الهام لهذا الخطاب هو انزلاقه الى التشكيك فى الآخرين، بأسلوب يتدنى فى كثير من الأحيان إلى مستوى السب والقذف العلنى للأشخاص وليس للوثيقة فقط «دعا إليه نفر لا يعرفون شيئا اسمه العفة»(٧)، أو وصف النساء العربيات الذاهبات الى بكين بأنهن «من الروتارى والليونز» وأفكارهن مشبوهة، ومنعزلات اجتماعيا وثقافيا عن واقع المرأة العربية والمسلمة ولا يمثلنها.»(٨) علاوة على ما حفل به هذا الخطاب من وصف للجمعيات غير الحكومية النسوية بأنها تجمعات للسحاقيات، واتهام عضواتها علنا أو ضمنا بتلقى تمويلات مشبوهة وإضمار أهداف هدامة، مثلما ورد فى مقال لهبة سعد الدين، تتهم غالبية الذاهبات إلى بكين بأنهن ساذجات لم يقرأن الوثيقة، «لأن السذاجة أرحم من أى تهمة أخرى نرباً بأنفسنا وبهن عن الخوض فيها... ويبدو أن غالبية المشاركات لديهن خطط أخرى للاستفادة من بكين»(٩). هكذا دون ذكر دلائل، والبينة على من ادعى.

فالخطاب الإعلامى للإسلام السياسى بخصوص مؤتمر المرأة فى بكين فى التحليل الأخير قد ابتعد عن المنهج العلمى للتحليل السياسى، واكتفى بمحاولة اللعب على انفعالات الشارع المصرى بالافتراء على المؤتمر وتصويره كخروج على ما يتمسك به جمهور هذا الشارع من قيم وأخلاق، وفى ذات الوقت ضرب خصومه العلمانيين وأنصار المجتمع المدنى

الهوامش

(١) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى ١٩٩٥.
(٢) تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٩٥.
(٣) د. عبدالوهاب المسيرى فى الملتقى الذى عقدته أمانة المرأة بحزب العمل حول وثيقة بكين، وغطته جريدة الشعب فى ١٩٩٥/٨/١٨.
(٤) الشيخ جلال قطب فى جريدة الشعب ٩٥/٧/٢٨
(٥) منى قرشى، فى جريدة الشعب ٩٥/٧/٢٨
(٦) د. زينب عبدالعزيز فى الشعب ٩٥/٧/٢٨
(٧) د. القرضاوى فى الشعب ٩٥/٧/٢٨
(٨) د. وهيبة حفنى رئيسة القسم الشرعى بدار الإفتاء سابقا، فى المسلمون ٩٥/٨/٤
(٩) هبة سعد الدين فى جريدة الشعب ١٩٩٥/٧/٤.

SAWASIAH
CIHRS
سواسية
Sep. 1995

المرأة تحت مظلة الاسلام السياسى

شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى أعمال الورشة التى نظمها معهد اليونسكو للتعليم بهامبورج. المانيا يومى ١٥، ١٦ مايو ١٩٩٥ تحت عنوان «تعليم المرأة فى إطار التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية». ناقشت الورشة عدداً من الاوراق التى شارك فى تقديمها عدد من نشطاء الحركة النسوية فى عدة دول وقد تطرقت أوراق العمل إلى دراسة أثار سياسات وأجراءات التكيف الهيكلى فى الفلبين وأثار التغيرات السياسية فى كل من فلسطين وجنوب افريقيا، وتأثيرات الأصولية فى كل من السودان وبنجلاديش.

وقد تقدم مركز القاهرة بورقة بحثية حول وضع النساء فى ظل حكم الاسلام السياسى اتخذت من السودان نموذجا للدراسة.

تعرضت الورقة إلى التعبيرات المختلفة التى درج استخدامها فى تعريف ظاهرة الإسلام السياسى، مثل الاصولية، والصحوة الدينية، والاصولية الجديدة، وغيرها، وخلصت إلى أن استخدام مصطلح (الاسلام السياسى) يعد أنسب التعبيرات لتعريف هذه الظاهرة. وتعرضت الورقة إلى ظهور الإسلام السياسى فى العالم العربي فى السنوات الأخيرة، ولخصت أسباب هذا الظهور فى الأزمات الاقتصادية، والازدهار النفطى، وآثار هزيمة ١٩٦٧ على الأنظمة العربية، وفشل خطط التنمية القومية، وكذلك الطبيعة البطريركية للأنظمة التى تقوم على الاستبداد والتعصب للرأى وعدم تقبل أراء مختلفة، والتى تجلت فى سيادة التفسيرات الضيقة للدين والتمسك بها.

وتطرقت الورقة لتجربة السودان مع حكم الاسلام السياسى منذ عام ١٩٨٣، وآثار سيادة هذا التيار على فقدان المرأة للعديد من المكتسبات التى حصلت عليها فى أعقاب الاستقلال، والذى ظهر واضحاً فى قانون الأحوال الشخصية للمسلمين الذى أجيز فى ١٩٩١. كذلك نظرت الورقة، بالاضافة للانتهاكات التى تتعرض لها المرأة كمواطنة من اعتقال وفصل تعسفى من العمل وتعزى إلى الانتهاكات التى تتعرض لها النساء نتيجة لكونهن نساء، مثل تقليص عدد النساء فى مهن بعينها مثل المحاماة والسلك الدبوماسى، وكذلك اصدار قانون المظهر العام الذى يجبر النساء على ارتداء الحجاب. كذلك تعرضت الورقة إلى المضايقات التى تعانى منها النساء اللائى يعملن فى القطاع غير الرسمى كبائعات الشاى والأطعمة، وكذلك بائعات الخمور البلدية والتى تمثل المهن الوحيدة التى تستطيع النساء فى بعض مناطق السودان القيام بها فى ظل غياب مصادر أخرى للدخل. كذلك انتقدت الورقة سياسة إبعاد الفتيات من كليات بعينها مثل الصيدلة وهندسة المساحة فى الجامعات السودانية، ويظهر ذلك فى الفرق الكبير بين أعداد الطلبة والطالبات المنخرطات فى هذا النوع من الجامعات حيث يتجاوز عدد الطلبة عدد الطالبات بشكل كبير وواضح. كذلك فقد وضعت مجاميع دخول متباينة بالنسبة للطلاب والطالبات فى كليات بعينها مثل المعهد العالى للتدريب الرياضى حيث يتطلب دخول الطلاب لهذا المعهد ٣٥١ درجة، بينما على الطالبات احراز مجموع ٣٤٥ درجة للالتحاق بنفس المعهد.

واستخلصت الورقة أن خروج المرأة السودانية من أوضاعها الراهنة يعتمد بصورة كبيرة على نشاطات المراكز والمنظمات النسوية التقدمية، سواء من خلال توفير برامج موجهة لمعالجة وضعية المرأة على المدى القصير مثل تقديم العون القانونى والتدريب على مشاريع زيادة الدخل بالنسبة للنساء ذوات الدخل المحدود، أو تقديم برامج محو الأمية، ورفع الوعى الصحى، وايجاد سبل مختلفة لاعادة توظيف النساء المفصولات، أو من خلال بلورة خطاب نسوى سياسى يتحد مع الخطابات التقدمية وخطابات حقوق الانسان فى المجتمع، وذلك لإعادة تنظيم وصياغة الهياكل السائدة بما يمكن المرأة ويعزز دورها كإنسان فى المجتمع.

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الانسان (CIHRS) تنفيذ: CTC ت: ٣٤٠٥٠٥٧ - ٣٤٠٥٠٥٨ اخراج فنى/ عبدالحميد عبدالله